

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الإنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا (رومانيا)

كما أود أن أشيد بسائر أعضاء المكتب في الدورة السابقة على عملهم الشاق في كفالة نجاح الدورة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بيانات استهلاكية

وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستبدأ اللجنة الأولى اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها - البنود ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال. وقبل المضي قدما، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيس اللجنة الأولى في هذه الدورة.

(تكلم بالإنكليزية)

في عالم اليوم، تبعث التوترات المتزايدة في العلاقات الدولية على القلق. ولذلك، فإن دور الأمم المتحدة، بوصفها أهم منتدى عالمي متعدد الأطراف، في تعزيز الحوار والتعاون يكتسي أهمية أكبر. واللجنة الأولى هي الهيئة التابعة للأمم المتحدة التي تجتمع فيها كل الدول الأعضاء لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز والانتكاسات في جميع مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار على مدار السنة السابقة، وللتخطيط للعمل اللازم في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنظر إلى أن الإنكليزية والفرنسية هما لغتا العمل في الأمم المتحدة، سوف أبذل جهدا اليوم من أجل استخدامهما. وعليه، فإنني آمل ألا يسبب الانتقال فيما بينهما الكثير من الصعوبة للمترجمين الشفويين.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بجميع الوفود في هذه الجلسة، ولا سيما تلك التي تنضم إلينا لأول مرة من مراكز عمل الأمم المتحدة الأخرى. كما أرحب بحضور الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إنزومي ناكاميتسو. وفي وقت لاحق من هذا الصباح، ستنضم إلينا معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة.

في البداية، أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى السفير محمد حسين بحر العلوم، ممثل العراق، على ما أظهره من حنكة وفعالية في إدارة أعمال اللجنة الأولى في دورتها الثانية والسبعين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1831031 (A)



على الرغم من أن التطورات السريعة في العلم والتكنولوجيا قد حققت فوائد هائلة للبشرية، يمكن في الوقت نفسه أن تكون لها آثار أمنية سلبية وتبعات غير مقصودة. ويحدوني الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من أن تؤدي دورا حافزا في إشراك جميع أصحاب المصلحة والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمعالجة هذه الشواغل الأمنية.

إن لجنة نزع السلاح والأمن الدولي مُكلفة بالبحث عن حلول للتهديدات المحدقة بالسلم الدولي وبتيسير التعاون بشأن نزع السلاح. وتقترن هذه المسؤولية الكبيرة للغاية أيضا بتوقعات كبيرة، مما يعني أن عمل اللجنة ليس بالمهمة السهلة.

ولبلدي باع طويل بوصفه وسيطا نزيها وداعية للسلام من خلال الدبلوماسية الفعالة. وقد أثبتت رومانيا، بصفتها دولة طرفا في جميع الاتفاقات الرئيسية المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح، تفانيها في تيسير إيجاد حلول للمسائل التي تشكل تحديا للسلم والأمن الدوليين.

ولذلك، فإنني أعترزم، بصفتي رئيس اللجنة الأولى، التركيز على ثلاثة جوانب أساسية: أولا، أن أكون وسيطا نزيها في المناقشات؛ وثانيا، أن أسعى إلى تحقيق توافق في الآراء كلما أمكن ذلك؛ وثالثا، أن أركز على تحسين مناخ العمل القائم على الثقة والتعاون بين الممثلين. ومع ذلك، وفي نهاية المطاف، فإن تحقيق جميع هذه الأهداف في أيدي أعضاء اللجنة، ممثلي الدول الأعضاء.

ويجب على لجنة نزع السلاح والأمن الدولي العمل وفقا لأعلى المعايير الممكنة. إن جلسائنا تُعقد في الأمم المتحدة، ولا يسعني إلا أن آمل أن تسود روح الأمم المتحدة، التي تتسم بالاحترام المتبادل والتفاهم والتوافق في الآراء، خلال هذه الجلسات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أدعو الآن رئيسة الجمعية العامة، معالي

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة، وينبغي السعي إلى تحقيقهما بشكل متواز وبطريقة تعاضدية. وفي هذا الصدد، أرحب بمبادرة الأمين العام بإطلاق خطته لنزع السلاح، التي تهدف إلى جعل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن العالميين. ويمثل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ فرصة بالغة الأهمية للدول الأطراف لتضييق هوة خلافاتها وإيجاد أرضية مشتركة لتعزيز هذا النظام البالغ الأهمية للأمن الدولي.

وفي الوقت نفسه، ورغم التحريم الدولي للأسلحة الكيميائية، شهدنا استخدام المواد الكيميائية السمية كوسيلة من وسائل الحرب، حتى ضد المدنيين، عدة مرات. ولا بد من محاسبة من فعلوا ذلك لمنع تكرار هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي.

هناك أيضا بعض التطورات المشجعة. فقد أظهر "فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" أن المناقشات يمكن أيضا أن تجري في أجواء بناءة. ويحدوني الأمل في أن يتسنى الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي.

وأرحب بالوثيقة الختامية التوافقية التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018, RC/3، المرفق)، ولكن ثمة حاجة للقيام بالمزيد. وجنبا إلى جنب مع معاهدة تجارة الأسلحة وغيرها من الصكوك والتدابير المتعلقة بالأسلحة التقليدية، لا بد من تناول قضايا الأمن البشري والتنمية المستدامة وحماية المدنيين في إطار نهج متكامل لتحقيق الأمن المستدام وأهداف التنمية المستدامة.

الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، أن

”لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح. وبالتالي، فإن على جميع الدول واجب المساهمة في الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح.“ (A/S-10/2، الفقرة ٢٨).

وتنطبق تلك العبارة بنفس القدر على جميع التهديدات التي تتصدى لها اللجنة. وأود أن أنطرق إلى ثلاث نقاط تتصل بجهودنا الرامية إلى نزع السلاح والأمن الدولي.

أولاً، يجب أن نستفيد من الالتزامات القوية التي تعهد بها قادة العالم في الجمعية العامة قبل أسبوعين. وينبغي للجنة أن تدمج، أثناء عملها، الالتزامات المتعلقة بالسلاسل والرخاء التي تعهدت بها الدول الأعضاء خلال مؤتمر قمة نيلسون مانديلا للسلام الذي عقد مؤخراً (انظر A/73/PV.4 وما بعدها). ويجب على المنظمة، كما أكد العديد من زعماء العالم خلال المناقشة العامة، أن تشجع زيادة الاستثمارات في الوقاية من أجل تجنب ارتفاع تكلفة التصدي للنزاعات. وقد أثلج صدري للغاية التقدم المحرز مؤخراً في القرن الأفريقي، فضلاً عن التقارب الدبلوماسي بشأن شبه الجزيرة الكورية.

وتتعلق النقطة الثانية بضرورة تشجيع البلدان على التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية كان خطوة تاريخية لتعددية الأطراف والقانون الدولي، من المهم أن تصدق الدول الأعضاء على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ عاجلاً لا آجلاً. ويسرني أنه خلال المناقشة العامة، أودعت سبع دول صكوك تصديقها، ليصل بذلك عدد البلدان التي صدقت على المعاهدة حتى الآن إلى ١٩، فيما وقعت عليها ٦٩ دولة. ونحن بحاجة إلى أن تصدق ٣١ دولة عضواً على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ. كما يجب علينا أن نظل

السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، إلى مخاطبة اللجنة.

السيدة إسبينوسا غارسيس (رئيسة الجمعية العامة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. وإنني أعول على قيادتكم بشأن المسائل الرئيسية المعروضة على اللجنة الأولى وأتطلع حقا إلى العمل معكم.

يكن نزع السلاح والأمن الدولي في صميم عزمنا على تحقيق التنمية المستدامة وإنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب. وعلى الرغم من أن العالم قد شهد انخفاضا في النزاعات بين الدول، فإن النزاعات العديدة التي ما زالت تؤثر في أجزاء مختلفة من العالم تبين أن لدينا الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق المثل العليا للسلام داخل الدول وفيما بينها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين قد تطورت، الأمر الذي له تداعيات على اللجنة. إن الانتشار النووي لا يزال يمثل مسألة بالغة الخطورة. وتشكل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تهديدا مستمرا، بما في ذلك من الجهات من غير الدول. وقد برزت تهديدات لأمن الفضاء الإلكتروني في السنوات الأخيرة، بما في ذلك كوسيلة لشن هجمات سرية. وعلاوة على ذلك، يلوح شبح حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الأفق كاحتمال واقعي، ربما للمرة الأولى.

إن التحديات التي أشرت إليها محورية بالنسبة لموضوع الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام.“ وذلك يعني أن عمل أعضاء اللجنة في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة لكفالة بناء عالم أكثر سلاماً وأماناً أمر حيوي ويتطلب أعلى قدر من المسؤولية. وحقا، فقد أعلنت دورة

أكبر. ويجب أن يكون السلام والأمن لجميع شعوب العالم هو الهدف النهائي لجهودنا الجماعية، حتى يتسنى لجميع المجتمعات والشعوب الازدهار والتمتع بالرفاه الفردي. ويجب أن تشكل الإجراءات التي اقترحتها الأمين العام في خطته لنزع السلاح مصدر إلهام كبير لنا لاستخدام نزع السلاح لإنقاذ البشرية وإنقاذ الأرواح وتأمين مستقبل مشترك. فلنجعل أعمال هذه الهيئة في خدمة جميع الناس من خلال إثبات أنه يمكننا حقاً تحقيق إنجازات، عندما نواجه بأصعب التحديات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيسة الجمعية العامة على بيانها وعلى الكلمات المشجعة. أفهم أن رئيسة الجمعية العامة مضطرة لأن تغادر في هذا الوقت بسبب ارتباط آخر. ونشكرها مرة أخرى على حضورها هنا، ونرحب بفرص المزيد من التعاون خلال هذه الدورة.

يسرني الآن أن أدعو وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، إلى الإدلاء ببيان.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أشعر بالامتنان إزاء هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين.

وفي البداية، أود أن أهنئ السفير يون جينغ، على توليه الرئاسة، وأن أؤكد له الدعم الكامل لمكتب شؤون نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشكر سعادة السفير بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق، على رئاسته المقتدرة خلال الدورة الثانية والسبعين للجنة الأولى.

منذ آخر جلسة للجنة (انظر A/C.1/72/PV.29)، ظلت المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي في صدارة الوعي العام. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك الشواغل إزاء أسلحة الدمار الشامل. وكان مما زاد كثيراً من تفاقم هذه الشواغل، والأخطار التي تجسدها، التوترات الدولية - التي تصاعدت

متمسكين بالتزاماتنا بموجب جميع الصكوك الدولية التي تنظم استخدام الأسلحة وانتشارها.

ثالثاً، يجب أن نعزز الشمول باعتباره وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. والدليل واضح - فالحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات يتطلب نهجاً متعدد الأبعاد. واعتقد أننا عندما نولي الاهتمام الواجب للاستثمار في المرأة والشباب وفي تعزيز بناء مجتمعات قائمة على المساواة وشاملة للجميع، يمكننا أن نحرز تقدماً في الحفاظ على السلام. وذلك هو السبب في أن الشباب والسلام والأمن، فضلاً عن تمكين المرأة، يشكلان اثنين من أولوياتي السبع لهذا العام.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إنني أدرك إدراكاً تاماً التحديات والتوترات التي تحيط بالمناقشات المتعلقة بنزع السلاح وتؤثر عليها. ومع ذلك، فإنني أشجع الدول الأعضاء على مواصلة التفاوض للتوصل إلى نتائج مجدية لصالح عالمنا المترابط. فنحن نتحمل مسؤولية، بوصفنا ممثلين لحكوماتنا، عن إجراء حوار متعدد الأطراف وتجنب العنف والنزاعات بأي ثمن.

ولذلك، أود أن أشكر الدول الأعضاء على مشاركتها ومداولاتها المثمرة خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي وقت يسود فيه الشك إزاء المؤسسات والترتيبات المتعددة الأطراف، ومع وجود حاجة إلى منع تفكك تلك النظم التي أفادتنا تماماً منذ إنشاء الأمم المتحدة، علينا جميعاً أن نعمل معاً لنظهر أنه يمكن للجمعية العامة أن تصل إلى اتفاقات جديدة وتفاهم من أجل السلام. ومن ثم، سنتطلع إلى اللجنة، خلال الأشهر المقبلة من العمل، كي تهيئ أوجه التآزر اللازمة للتأثير إيجاباً على العمليات المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح.

وأشجع جميع الدول الأعضاء على النظر إلى جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة بوصفها وسيلة لتحقيق هدف

في المقام الأول، أعتقد أن ذلك يؤكد الحاجة إلى مضاعفة جهودنا للسعي إلى الوصول إلى طريق مشترك للحد من المخاطر النووية، وبناء الثقة، وتحقيق تقدم ملموس يفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. والبند الرئيسي التالي المدرج في الجدول الزمني هو المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأمل أن تتمكن جميع الدول من الاستفادة من تلك الدورة ومن جميع التحديات الأخرى المتاحة لتضييق فجوة خلافاتها ليتسنى تحقيق نتيجة ناجحة في عام ٢٠٢٠.

من المشجع أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة يواصلان المناقشات بشأن إمكانية توسيع نطاق المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ومن شأن هذه الخطوة أن توفر متنفسا هاما لإجراء حوار استراتيجي أكثر موضوعية. ومع ذلك، ينبغي ألا تكون نقطة للتوقف أو للتقليل من الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير ملموسة للحد من المخاطر النووية وتحقيق تقدم مجد نحو الوفاء بالتزامات المعلقة في مجال نزع السلاح.

كما بين اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإنه يوجد تأييد دولي قوي لإزالة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الأخرى، من غير المقبول إطلاقا إقدام أي طرف وتحت أي ظرف كان على استخدام أي مادة كيميائية سمية كسلاح، بما في ذلك مادة الكلور. ويجب تحديد هوية أي شخص يستخدم الأسلحة الكيميائية ومحاسبته.

يتولى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهو قرار يتناول التهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية، لم يقلل من حاجة المجلس إلى إيجاد نهج مشترك لمعالجة هذه

لمستوى غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة - وانعدام المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية والأعمال الكيدية باستخدام التكنولوجيا الرقمية، فضلا عن علامات الاستفهام الكبيرة التي تحيط باتفاقات تاريخية لخفض الأسلحة النووية والحد منها. إن المنازعات المتعلقة بالأسلحة النووية، بما في ذلك انتشارها واستمرار وجودها، من بين الشواغل الأمنية الدولية الرئيسية التي استرعت انتباه قادة العالم. خلال المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، تطرقت ما لا يقل عن ٨٠ دولة إلى الأسلحة النووية. وعقد مجلس الأمن جلسات بشأن المواضيع ذات الصلة التي شارك فيها رؤساء دول ووزراء.

لم يكن كل هذا الاهتمام سلبيا. ولا تزال أغلبية الدول الأعضاء تؤيد الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد عملت الدبلوماسية الجريئة والصبورة على إزاحة الوضع في شبه الجزيرة الكورية من حافة الأزمة. وكانت القمة التاريخية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة خطوة هامة صوب نزع السلاح النووي الشامل الذي يمكن التحقق منه، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإحلال السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية. لقد أفضت مؤتمرات القمة الثلاثة بين الكوريتين إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة التي تخفف من حدة التوترات، وتحد من خطر نشوب الصراعات المسلحة، وتعمل على تعزيز المصالحة. ورحب الأمين العام بهذه التطورات ودعا المجتمع الدولي إلى دعم تلك المساعي الجارية.

بينما نشعر بالارتياح إذ نرى أن الوضع الإقليمي أخذ يتراجع عن حالة الأزمة، ستظل المخاطر النووية على الصعيد العالمي مرتفعة بشكل غير مقبول ما دامت الأسلحة النووية لا تزال قائمة. وكمثال على ذلك الخطر، نشهد بجزع الدول العسكرية الرئيسية تمر في حالة من التوتر والمنازعات فيما بينها بشأن عدة مسائل، بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل.

”فاحتمال وجود أسلحة لها قدرة ذاتية على اختيار هدفها ومهاجمته ينذر بأخطار متعددة، ويمكن أن يشعل فتيل سباقات جديدة للتسلح. ولتضالّل الرقابة على الأسلحة تداعيات على ما نبذله من جهود لاحتواء التهديدات، ومنع التصعيد، والامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فلننسم الأمور بمسمياتها بلا مواربة. إن احتمال وجود آلات يمكنها إزهاق الأرواح البشرية ولها سلطة تقديرية لفعل ذلك أمر تأباه الأخلاق“ (انظر A/73/PV.6، صفحة ٥).

وشجع أيضا الدول الأعضاء على استخدام الأمم المتحدة كمنبر لاستعراض الانتباه العالمي إلى تلك المسائل الحاسمة ولرعاية مستقبل رقمي آمن ومفيد للجميع.

إن الشواغل المتعلقة بأثر الأسلحة لا يجري أبدا الأعراب عنها في فراغ. وتدور المناقشة الحالية حول العلاقة بين المخزونات والأمن في بيئة دولية متدهورة يسودها تصاعد انعدام الثقة والتنافس. فعلى سبيل المثال، لا يزال البعض يصف الحالة السيئة للبيئة الأمنية الدولية بأنها أساس منطقي لاستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية وغيرها من القدرات العسكرية الوطنية. وينبغي لنا أن نسعى جاهدين لتجنب المناقشة الدائرية بشأن ما يلزم حله أولا، أي الشواغل الكثيرة التي تنشأ عنها مع إزاء استمرار وجود الأسلحة النووية والظروف الأمنية التي أفتتعت البعض بأنها ما زالت بحاجة إلى الاعتماد عليها بشدة.

لا اعتقد أن أي شخص يشكك في أن الثقة وبناء الثقة أداتان أساسيتان في صندوق أدوات نزع السلاح. وينبغي أيضا ألا يكون هناك أدنى شك في أننا يمكن أن نحز تقدما متزامنا بشأن الأهداف التي لا يمكن فصلها والمتمثلة في تخفيض الأسلحة وبناء بيئة أمنية دولية أفضل.

في ضوء هذه الحالة والتحديات التي نواجهها، من المشجع أن نرى العديد من أعضاء المجتمع الدولي يتحشدون

المسألة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا للحيلولة دون تآكل القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية.

أما في مجال الأسلحة التقليدية، فمن المؤسف أن تجارة الأسلحة العالمية ما زالت تتزايد عند مستويات تاريخية، لأن بعض البلدان تسعى على نحو متزايد إلى تحقيق الأمن عن طريق الأسلحة. ويجري تكديس ترسانات هائلة من الأسلحة، بما في ذلك في أكثر مناطق العالم هشاشة وعُرضة للصراعات. ومع انتقال النزاع المسلح من الميادين المفتوحة إلى المراكز الحضرية، يصبح المدنيون ضحايا هذا التكديس الهائل للأسلحة، وخاصة عندما تستخدم الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتعمل القوات العسكرية والجماعات المسلحة على حيازة أسلحة أكثر قوة تتسبب بوقوع خسائر فادحة في الأرواح، وتدمر الهياكل الأساسية الحيوية، وتدفع أعدادا قياسية من الناس إلى الخروج من ديارهم.

أرحب بالنتائج التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018, RC/3، المرفق). وفي الوقت نفسه، أدرك حقيقة أن الأسلحة النارية ما زالت سببا رئيسيا في إلحاق الضرر العنيف وعنصرًا مسرعا في العديد من أشكال العنف الأخرى.

تناول الأمين العام تحديدا أثار التكنولوجيات الجديدة على الحرب في معرض ملاحظاته التي أدلى بها في المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة (انظر A/73/PV.6)، ووصف تلك الآثار بأنها تهديد مباشر لمسؤوليتنا المشتركة عن ضمان السلم والأمن. ولاحظ أيضا أن الأعمال الكيدية في الفضاء الإلكتروني تستقطب المجتمعات المحلية وتناقض الثقة بين الدول. وشدد بصفة خاصة على التسليح من خلال الذكاء الاصطناعي باعتباره مصدر قلق متزايد. ومضى قائلا:

الجهود. وإنني أتطلع إلى أن تتسنى لي الفرصة في وقت لاحق من هذه الدورة للعمل مع اللجنة في إطار ما أمل أن تكون مناقشة تحاورية بشأن تنفيذ مبادرة الأمين العام.

وفي ملاحظاته خلال المناقشة العامة، قال الأمين العام، إن "في مواجهة التهديدات الوجودية الهائلة المحدقة بنا وبكوكبنا - وكذلك وبنفس الدرجة في وقت تلوح أمامنا فيه فرص ثمينة جدا لتحقيق الرخاء المشترك - ليس هناك سبيل للمضي قدماً إلا العمل الجماعي البديهي من أجل الصالح العام." ومن خلال مبادرة الأمين العام لنزع السلاح، فإن الكيانات في منظومة الأمم المتحدة وخارجها ملتزمة بالعمل مع أعضاء اللجنة الأولى من أجل الاستفادة بأقصى قدر ممكن من هذه الدورة بغية إيجاد حلول مشتركة. وأناشد جميع أعضاء اللجنة أيضاً الاستماع إلى كلمات الأمين العام، وتجاوز سياسات غرف الاجتماعات وجعل النهوض بالصالح العام نصب أعينهم دون الحياد عنه، بروح من التوافق والتعاون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة السامية على بياها.

وقبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات في المناقشة العامة، أود أن أذكر الوفود بأني أعول على تعاونها باقتصار مدة بياناتها على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية و ١٣ دقيقة عندما تتكلم باسم عدة وفود. ومن أجل مساعدة المتكلمين في هذا الصدد، ومع تفهم الأعضاء لذلك، سنستخدم آلية توقيت ستجعل زر الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلم يبدأ في الوميض عند بلوغ الحد الزمني المسموح به. وحسب الاقتضاء، سأذكر المتكلمين بضرورة التكرم باختتام بياناتهم، وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية.

وكما ذكر خلال الجلسة التنظيمية التي عقدناها يوم الخميس الماضي (انظر A/C.1/73/PV.1) فإنني أشجع الوفود التي لديها بيانات أطول على الإدلاء بصيغة موجزة وتقديم النسخة

حول هدف الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد. في الواقع أن العديد من المسلمات الأساسية التي تدعم أمننا الوطني والإنساني تركز على الأسس المتينة للعادات والأعراف والاتفاقات والترتيبات والمؤسسات المتعددة الأطراف. لقد حققت تلك فوائد أمنية حقيقية، وهو ما نتمتع به جميعاً وكثيراً ما نعتبره أمراً مفروغاً منه، ويمتد من المحرمات ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل إلى حظر جعل المدنيين هدفاً للهجوم.

ومع ذلك، وكما تبينته بعض الاتجاهات التي أبرزتها في وقت سابق، فنحن بحاجة مستمرة إلى تعزيز وبناء هذا النظام لمواكبة التحديات والتطورات الجديدة. ولا يمكننا أن نتوقع تحقيق الأمن المشترك للجميع إلا إذا كانت لدينا مؤسسات منصفة وفعالة، بدءاً بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع عمليات نزع السلاح باعتبارها من الأولويات.

إن ضرورة تقديم دعم أقوى إلى الدول لكي تمضي قدماً بجهودها الرامية إلى تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد هي سبب اتخاذ الأمين العام لقرار إطلاق خطته لنزع السلاح هذا العام. ويسرني أن أعلن أننا أطلقنا في الأسبوع الماضي خطة التنفيذ الأولية الخاصة بخطة نزع السلاح التي باتت متاحة على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح. وتفصل الخطة الأنشطة المقررة التي ستضطلع بها الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وستكون وثيقة دينامية. ومع تقدم العمل، سنقوم بتحديثها بانتظام وستُضاف إليها خطوات وأنشطة جديدة.

وإننا نشعر بالامتنان لما حظينا به من عبارات الدعم وللالتزامات التي قطعتها بعض الحكومات لتأييد إجراءات محددة. وقد التزمت هذه الجهات المؤيدة بتقديم الدعم المالي أو السياسي، بوصفها جهات ذات قدرة قيادية، إلى الأنشطة المتصلة بالخطة. ونعتمد الإعلان عن تلك الدول والمنظمات الإقليمية على الموقع الشبكي لخطة التنفيذ، تقديراً للدعم الذي تقدمه في مجال جهود نزع السلاح وشراكتها في إطار تلك

للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-٢/١٠). ولا يزال يساور الحركة بالغ القلق إزاء الخطر المحقق بالبشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها.

ولا تزال الحالة في ميدان نزع السلاح النووي تتسم بجمود يبعث على القلق. ولم تحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدماً فيما يخص القضاء على ترساناتها النووية. ولم يتضاءل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية. بل إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقوم بتحديث ترساناتها النووية وتخطط لإجراء بحوث بشأن رؤوس حربية نووية جديدة، أو أنها أعلنت عن عزمها تطوير وسائل إيصال جديدة للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في المذاهب العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة. وتعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء هذه الحالة المزرية التي جاءت نتيجة عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها القانونية وتعهدها الواضحة.

لقد طال انتظار المجتمع الدولي لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية قضاء تاماً، واستهلال مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي. وقد بات واضحاً أن النهج القائم الذي تعتمده الدول الحائزة للأسلحة النووية - وهو ما يسمى بالنهج التدريجي - عجز عن إحراز تقدم ملموس ومنهجي صوب القضاء التام على الأسلحة النووية. بل حان الوقت لاعتماد نهج جديد وشامل لنزع السلاح النووي.

وتؤكد الحركة مجدداً أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، وفقاً لقرارات الجمعية

الكاملة من بياناتها لنشرها في البوابة الإلكترونية PaperSmart. كما أشجّع المتكلمين على التكلّم بسرعة معقولة للسماح بترجمة شفوية وافية.

وأذكر أيضاً الوفود بأنّ القائمة المتجددة للمتكلّمين في المناقشة العامة ستُغلق غداً، الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. ولذلك، نشجّع جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة، ولم تسجل أسماءها في القائمة بعد، على القيام بذلك قبل الموعد النهائي.

ونذكر الوفود أيضاً بأن إدارة شؤون الإعلام ستصدر بيانات صحفية تتضمن تغطية يومية لمداولتنا باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ستُنشر على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بعد بضع ساعات من نهاية كل جلسة.

البنود ٩٣ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيدة كريسنامورتى (إندونيسيا) (تكلّمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ويطيب لي أن أهنئ السيد يون جينغا وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لهم تعاوننا الكامل.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً مواقفها بشأن مجموعة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي كافة جميعها، وذلك على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لاجتماع منتصف المدة الوزاري الثامن عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في باكو في نيسان/أبريل. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على آراء الحركة بشأن بعض المسائل الهامة.

تؤكد الحركة مجدداً مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، الذي يبقى الأولوية القصوى المتفق عليها بالنسبة

إن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانوناً وبشكل عاجل، لطمأنة جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، تحت أي ظرف من الظروف، ريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وشفافة ويمكن التحقق منها، الأمر الذي يظل يشكل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. كما تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها لأنه على الرغم من ذلك الطلب الذي قدمته الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ أمد طويل، لتلقي مثل هذه الضمانات الملزمة قانوناً، إلا أنه لم يتحقق بعد أي تقدم ملموس.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية وضمان عدم إنتاجها مرة أخرى، يشكلان الضمانين المطلقين الوحيدين من العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدامها. علاوة على ذلك، تدعو حركة عدم الانحياز الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تخفض فوراً الوضع التشغيلي للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال الإزالة الكاملة لها، وإلغاء حالة التأهب، من أجل تجنب مخاطر الاستخدام غير المقصود أو العرضي لهذه الأسلحة.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يعزز كل منهما الآخر وهما ضروريان لتعزيز السلام والأمن الدوليين. إن عدم الانتشار يستمد شرعيته من الهدف الأكبر لنزع السلاح النووي. إن السعي وراء عدم الانتشار وحده مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي، هو أمر يأتي بنتائج عكسية وغير مستدامة. وتشدد حركة عدم الانحياز على أنه من الأفضل معالجة شواغل الانتشار من خلال اتفاقات متعددة الأطراف يتم التفاوض بشأنها وشاملة وغير تمييزية.

وتأسف الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لفشل المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار

العامة، ستيح فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي، وزيادة النهوض بذلك الهدف النبيل.

وترحب الحركة بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، تحيط الحركة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، إبّان مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً لإزالتها التامة. ويؤمل أن تساعد المعاهدة، عند دخولها حيز النفاذ، على تعزيز الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية إدكاء الوعي العام بشأن الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية وضرورة إزالتها تماماً، بسبل منها الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد قلقها العميق إزاء أكبر تهديد للسلام والأمن، الناجم عن استمرار وجود الأسلحة النووية والمذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية وحلف شمال الأطلسي والتي تحدد الأساس المنطقي لاستخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا يمكن تبرير مثل هذه العقائد مهما كانت الأسباب.

وتحدد حركة عدم الانحياز مرة أخرى دعوتها القوية إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية للامتنثال الكامل والعاجل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها التي لا لبس فيها والمتعلقة بالتخلص التام من أسلحتها النووية بدون المزيد من التأخير، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دولياً. وتدعو الحركة أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الكف فوراً عن خططها لزيادة تحديث أو تطوير أو تجديد أو تمديد حياة أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة بها.

للأغراض السلمية أو استيرادها أو تصديرها. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد حق كل دولة غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي، للأغراض السلمية بدون تمييز. وتؤكد الحركة مجددًا الحق السيادي لكل دولة في تحديد سياساتها الوطنية للطاقة. وتشدد حركة عدم الانحياز على أن أي قرار بشأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي يجب أن يتخذ بتوافق الآراء ودون المساس بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي.

وتشير حركة عدم الانحياز إلى الاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث، التي أسفرت عن وضع اللامسات الأخيرة على خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وتؤكد حركة عدم الانحياز أن الاتفاق أظهر مرة أخرى أن الحوار والدبلوماسية هما أنسب وسيلتين لحل مثل هذه القضايا، كما دعت الحركة إلى ذلك دائمًا.

وترفض حركة عدم الانحياز بشدة وتدعو إلى الإلغاء الفوري لأي قيود تفرض على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما يتوافق مع أحكام المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز بأن التعاون والمساعدة التقنيين اللذين توفرهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بالمواد والمعدات والتكنولوجيا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا يخضعان لأي شروط غير متوافقة مع نظامها الأساسي.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى من جديد الطابع المحمي للأنشطة النووية السلمية وأن أي هجوم أو تهديد بهجوم، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على

الأسلحة النووية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية نهائية على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود حركة عدم الانحياز، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتمكين مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ من تقديم توصيات ملموسة نحو تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذ تشير إلى المعارضة التي أعربت عنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في الجلسة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، فإن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعرب عن خيبة أملها لأنه نتيجة لهذه المعارضة، لم يتم التوصل إلى توافق الآراء بشأن التدابير الجديدة المتعلقة بالعملية الهادفة إلى إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويمكن أن يقوض ذلك الجهود المبذولة لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار ككل. وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على المسؤولية الخاصة للدول التي قدمت قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، عن تنفيذ ذلك القرار. وتشعر حركة عدم الانحياز بالقلق من أن الافتقار المستمر لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، على عكس القرارات المتخذة في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة، سيقوض فعالية ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعطل التوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، مع مراعاة حقيقة أن تمديد سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى، المتفق عليه في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وتعتقد حركة عدم الانحياز اعتقادًا راسخًا أن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض حق الدول غير القابل للتصرف في حيازة أو الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية

إن حركة عدم الانحياز تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وكخطوة ذات أولوية لتحقيق هذه الغاية، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد الحاجة إلى الإنشاء السريع لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المعتمدة بتوافق الآراء.

وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر لجميع دول المنطقة، تحت رعاية الأمم المتحدة، للتفاوض بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، تطالب الحركة بأن تتخلى إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تعلن عن عزمها القيام بذلك، عن أية حيازة للأسلحة النووية وأن تنضم إلى المعاهدة من دون شرط مسبقة ومن دون مزيد من التأخير وأن تخضع فوراً لجميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ إزاء امتلاك إسرائيل لقدرات نووية، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين الترسانات النووية. وتدعو الحركة أيضاً إلى فرض حظر تام وكامل على نقل المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالبحال النووي إلى إسرائيل، وعلى تقديم المساعدة لها في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالبحال النووي

سأتوقف عند هذا الحد، مراعاة للزمن المحدد. وسيقدم النص الكامل لبياني إلى الأمانة العامة.

المنشآت النووية السلمية، التشغيلية أو قيد الإنشاء، يشكل خطراً كبيراً على البشر والبيئة، ويمثل خطراً جسيماً وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتدرك حركة عدم الانحياز أن المسؤولية الرئيسية عن السلامة النووية والأمن النووي، تقع على عاتقفرادى الدول. وتدرك الحركة كذلك أن مسؤولية الأمن النووي داخل الدولة تقع بالكامل على عاتق تلك الدولة نفسها. ويتعين اتباع أي قواعد أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف بشأن الأمن النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشدد الحركة على عدم استخدام التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز السلامة النووية والأمن النووي، كذريعة أو وسيلة للضغط لانتهاك الحق غير القابل للتصرف للدول النامية في تطوير البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز، أو إنكار ذلك الحق أو تقييده.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندانا والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وكذلك مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، هي خطوات إيجابية وتدابير هامة ترمي إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على المستوى العالمي. وفي سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية لجميع دول المنطقة تحت أي ظرف من الظروف. وتدعو حركة عدم الانحياز جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة لجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية لا تتفق مع هدفها والغرض منها واحترام مركز نزع السلاح النووي لتلك المناطق.

ومن الضروري الاستمرار في تنفيذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. وندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى تمديد المعاهدة والتوصل من خلال الوسائل الدبلوماسية إلى حل للشواغل الخطيرة المتعلقة بامتنال روسيا للمعاهدة بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى. وندعو إلى استمرار الالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار والالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية، بما فيها المتعلقة بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ومن الضروري وضع جدول أعمال تطلعي لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ يشمل جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تعزيز القواعد العالمية المناهضة للتجارب النووية عن طريق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووضع معاهدة يمكن التحقق منها بفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ووضع حلول متعددة الأطراف حقا بغرض التحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل، واتخاذ التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر الاستخدام العرضي للأسلحة النووية، وكذلك اتخاذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تعزيز الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتعزيز الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومعالجة مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، والعمل من أجل تحقيق القبول العالمي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة وبرتوكوله الإضافي بوصفهما معيارا للضمانات على الصعيد العالمي، والاستفادة القصوى من التطبيقات السلمية للتكنولوجيات النووية بهدف مساعدة الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومما يبعث الشعور بالقلق الشديد أننا ما زلنا بعد مضي أكثر من ٢٠ عاما على دخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ، ما زلنا نشهد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة. واستنادا إلى تقرير آلية

السيد هاتريم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا وبلدي النرويج.

ونرحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح الرامية إلى جعل نزع السلاح وعدم الانتشار محورا لأعمال الأمم المتحدة. ونتشاطر دعوة الأمين العام إلى جميع الدول إلى العمل معا لاتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لأجل التأهب لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويُعدُّ لعقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ أولوية رئيسية. وقد أثبتت المعاهدة فعاليتها وقدرتها على الصمود. وتم تخفيض المخزون العالمي للأسلحة النووية إلى حد كبير، وكذلك الحد من انتشار الأسلحة النووية، في مقابل تقاسم فوائد الطاقة والتكنولوجيا النووية المدنية على الصعيد العالمي.

ومع ذلك، لا نزال نواجه تحديات خطيرة من منظور نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل انتهاكا غير مقبول للقانون الدولي ولا التزاما بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالرغم من الجهود الدبلوماسية الواعدة التي تبذلها. وتعرب بلدان الشمال الأوروبي عن تأييدها الثابت لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتلك المسألة.

وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي بخطة العمل الشاملة المشتركة وتدعم مواصلة تنفيذها. فهي أفضل سبيل لضمان منع إيران من تطوير الأسلحة النووية. وبالتالي، نعرب عن أسفنا العميق لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، الأمر الذي يعرض للخطر ذلك الاتفاق. وندعو إيران إلى مواصلة أنشطتها الجارية في تعاون تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد يؤدي الفشل في مواجهة تلك التحديات المعقدة إلى تقويض نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على النطاق العالمي.

تعليقاتنا هنا على ما يلي. نرحب بالمناقشات الموضوعية الجارية بشأن التكنولوجيات الجديدة والسريعة التطور، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ونؤيد بقوة معاهدة تجارة الأسلحة، ويسرنا أننا لا تزال تزداد رسوخاً. وأخيراً، أسهم برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه إسهاماً هاماً في صون الأمن. ونرحب بالمبادرة الألمانية بشأن التصدي لفائض الذخيرة التقليدية. وقد وضعت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية معايير تتجاوز عضويتها. ونشدد علاوة على ذلك على أهمية إدراج المنظور الجنساني في جميع الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة.

وأخيراً، فإننا نشعر بالقلق إزاء الحالة المالية الصعبة التي تواجه العديد من الاتفاقيات، وكذلك خدمات دعمها. ونحث جميع الدول الأطراف على دفع اشتراكاتها في حينها وبالكامل ودون شروط.

السيد ماتجيا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد: أيرلندا، البرازيل، مصر، المكسيك، نيوزيلندا وبلدي جنوب أفريقيا.

وبادئ ذي بدء، يود ائتلاف البرنامج الجديد أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى هذا العام، وأود أن أؤكد لكم دعم ائتلاف البرنامج الجديد وتعاونه الكاملين معكم لكي يتسنى النجاح لمداولاتنا خلال الأسابيع الأربعة القادمة.

وكما فعلنا في الماضي، سوف يقدم ائتلاف البرنامج الجديد مشروع قرار إلى اللجنة وسيعرض أثناء المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة "الأسلحة النووية".

التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن النظام السوري يتحمل المسؤولية عن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية، في حين شن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هجوماً بتلك الأسلحة على الأقل.

وتدين بلدان الشمال الأوروبي جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية. وتجب مساءلة المسؤولين عن تلك الأفعال. وتعدُّ القرارات المتخذة بشأن تحديد المسؤولية المتخذة في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المعقود في حزيران/يونيه، خطوة هامة إلى الأمام. ونؤيد تأييداً تاماً تنفيذ المنظمة لتلك القرارات.

وبالمثل فإن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ركيزة أخرى في منظومة نزع السلاح العالمي. ومن الضروري إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. ويجب أن نسعى في الاجتماع المقبل للدول الأطراف إلى تحسين الاستجابة والتأهب، ومواكبة التطورات ذات الصلة في مجال علوم الحياة والتصدي للتحديات الناشئة.

وما تزال بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة التزاماً راسخاً بالاستخدام السلمي والتنمية المستدامة للفضاء الخارجي. وبالمثل، فإن التعاون الدولي أمر أساسي، في حين تعتبر اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي هيئة دولية رئيسية في ذلك الصدد.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء تزايد خطورة الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية المدنية. ونسعى إلى الحفاظ على انفتاح الفضاء الإلكتروني وأمنه وقوته. ونحن متفقون جميعاً على انطباق القانون الدولي على الفضاء الإلكتروني، ويجب علينا الآن أن نركز على تنفيذه.

وستدلى بلدان الشمال الأوروبي ببيان مشترك في المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة "أسلحة تقليدية". وبالتالي، سنقتصر

وقد شهد العام الماضي نجاح عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، قد جسّد رغبة الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة في اتخاذ إجراءات عاجلة. وقد زاد الشعور بالإلحاح نتيجة زيادة معرفتنا بالمخاطر المتزايدة والعواقب الإنسانية الكارثية، بما في ذلك الأثر الجنساني القوي، لتفجير سلاح نووي.

وبالنظر إلى أن أي استعمال للأسلحة النووية يخالف مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني واستحالة تقييد نطاق عواقبها بالحدود، فإن استمرار الاعتماد عليها في المبادئ والمفاهيم الأمنية أمر لا يمكن الدفاع عنه ويعزز الانتشار.

وليس نزع السلاح النووي التزاماً قانونياً دولياً فحسب، بل هو واجب معنوي وأخلاقي أيضاً. وعلى الرغم من تزايد التوافق الدولي في الآراء بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية، فإن نحو ١٥٠٠٠ من الأجهزة النووية ما زالت موجودة. وتظل تلك الأسلحة في صلب المبادئ الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأعضاء في تحالفات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبدلاً من تعزيز السلام والأمن الدوليين، فإن الحالة الراهنة تؤدي إلى إضعافهما، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات والنزاعات الدولية ويعرض للخطر الرفاه الجماعي للدول والشعوب كافة، فضلاً عن تعريض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر.

ونظراً إلى أن أكثر من خمسة عقود قد انقضت منذ بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإن الوضع الراهن فيما يتعلق بنزع السلاح النووي غير مقبول. ويعتقد الائتلاف أن الوقت قد حان لتفني الدول بالتزاماتها في نهاية المطاف بإزالة الأسلحة النووية، تمشياً مع التزامات معاهدة عدم الانتشار، ولحماية الأجيال المقبلة من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية. وذلك هو السبيل الوحيد للحفاظ على سلامة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستدامته.

ويصادف هذا العام الذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا، الذي دعا، في خطاب حماسي ألقاه أمام الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (انظر A/53/PV.7) الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام الحازم والفوري بالإزالة الكاملة لأسلحتها وقدراتها في مجال الأسلحة النووية، وأعلن أن الائتلاف الجديد سيقدم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى لتنظر فيه الجمعية العامة. إن مشروع القرار، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، الذي اعتمد بوصفه القرار ٥٩/٥٧، كان يرمي إلى المساهمة في القضاء على تلك الأسلحة.

ويصادف هذا العام أيضاً مرور ٢٠ عاماً على تأسيس ائتلاف البرنامج الجديد، في عام ١٩٩٨، حين نظرت بلدان الائتلاف في التهديد المستمر للجنس البشري الذي تمثله إمكانية الحيازة اللانهائية للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما يصاحب ذلك من إمكانية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، دعا الائتلاف إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة يعزز كل منها الآخر ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها لنزع السلاح النووي والوفاء بالالتزامات والتعهدات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن بعض التقدم قد أحرز على مدى تلك الفترة، فإنه لا يزال غير كافٍ بتاتاً، ونشعر بالقلق البالغ لأن التحديات الجديدة في مجال الأمن الدولي لا تزال تُستخدم كمبررات لبطء التقدم. ويرى الائتلاف أن البيئة الأمنية العالمية ليست عذراً للتقاعس عن العمل؛ فهي بالأحرى تعزز الحاجة إلى الشعور بالإلحاح. وليست الظروف المواتية هي ما ينقصنا، بل الإرادة السياسية والتصميم.

يمكن الدول الأطراف من رصد التقدم المحرز بصورة دورية، بما في ذلك من خلال استخدامها صيغة إبلاغ تفصيلية موحدة. وليس من شأن هذا أن يعزز الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل أيضاً بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

إن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار التزام قانوني ملزم لجميع الدول الأطراف فيها. وعلى هذا الأساس رحّب الائتلاف باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو تدبير قانوني فعال يسهم في تنفيذ المادة السادسة. بيد أنه لا يزال من الضروري وضع تدابير إضافية من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة. ويجب علينا التقيّد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ عليها، وأفضل السبل لحمايتها هو تنفيذها. تمثل دورة استعراض المعاهدة المقبلة فرصة للدول الأطراف لإجراء استعراض شامل وتقييم للحالة الراهنة للمعاهدة، واستعراض تنفيذ مختلف الالتزامات والتعهدات في إطارها، واستعراض التحديات التي تواجه تنفيذها الكامل.

وقد حان الوقت لكي يترجم المجتمع الدولي الأقوال إلى أفعال ملموسة، مدعومة بمعايير وجدول زمني واضح ومتفق عليها. وإن الائتلاف، إذ يضع في اعتباره المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، يعتقد أنه لا ينبغي لتلك الدول أن تقتصر على تنفيذ التزاماتها القائمة فحسب بل أن تسعى كذلك إلى البناء عليها من أجل التعجيل في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وعلى اعتبار الائتلاف تجمّعاً إقليمياً مشتركاً، فهو يعمل بنشاط من أجل إحراز تقدّم ملموس بشأن نزع السلاح النووي. ولا يزال تحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية الهدف الرئيسي للائتلاف. وفي ضوء ذلك، يحثّ الائتلاف جميع الدول الأطراف على اغتنام الفرصة في اللجنة الأولى لإحداث تغيير في مجال نزع السلاح النووي.

ويتشاطر الائتلاف التزاماً ثابتاً بمعاهدة عدم الانتشار، التي تمثل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. إن من المهم جداً الأخذ في الاعتبار أن معاهدة عدم الانتشار قد اعتُمدت وتم تمديدها إلى أجل غير مسمى على أساس صفقة كبرى. وقد التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية قانوناً بالسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي، في مقابل إلزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لنفسها قانوناً بعدم تطوير أسلحة نووية. إن افتراض الحيازة اللانهائية للأسلحة النووية يتعارض مع موضوع وغرض معاهدة عدم الانتشار وقد يقوض مصداقيتها وفعاليتها.

وقد وفّرت خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ فرصة هامة لإعادة العملية الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية إلى المسار الصحيح. وأكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها القاطع بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، والتزمت بالتعجيل في إحراز التقدم في ذلك الصدد. وقد أكدت خطة العمل لعام ٢٠١٠ من جديد القرارات المتخذة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ لتعزيز تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ويؤكد الائتلاف من جديد على المساهمة الهامة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في جهود نزع السلاح النووي وتحقيق الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ويؤكد من جديد في هذا الصدد على أهمية التنفيذ المبكر للقرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. إن الحوار بين الكوريتين ومؤتمرات القمة بينهما علامات إيجابية على الاتجاه نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

ولا يزال ائتلاف البرنامج الجديد يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي ويتطلّع إلى ذلك - النوعية منها والكمية على حد سواء - على نحو

وفي حين ينتظر المجتمع الدولي تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فإن المجموعة الأفريقية تسعى لاتخاذ تدابير أكثر عمقا وتحديدًا بغية تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقدت الجمعية العامة الاجتماع العام الرفيع المستوى الخامس للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وعمل الاجتماع مرة أخرى بمثابة تذكرة بالتهديد الوجودي الذي تتعرض له البشرية ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تمتلك أسلحة الدمار الشامل تلك وتحديثها، وشدد على ذلك. ولذلك فإن المجموعة ترحب بالقرار ٣٤/٧٠ وتشدد على أهميته باعتباره جزءا لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

لقد مرت سبعة عقود منذ شهد العالم أول استخدام للقنابل الذرية، في هيروشيما وناغازاكي. ولا يزال الدمار والأثر الناجمين عن هذين الهجومين، بما في ذلك أثرهما على البيئة، يلقيان بظلالهما، ليس على الناس في هاتين المنطقتين فحسب، بل على جميع الناس في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإن الوقت قد حان ليتحدث العالم بالإجماع لضمان إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. كما أن الوقت قد حان لرفع أصواتنا ضد بطء وتيرة تفكيك تلك الأسلحة والافتقار إلى حسن النية والالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للقيام بذلك.

وفي أوائل هذا العام، اجتمعت الدول الأطراف في جنيف لحضور الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠. وفي أعقاب فشل المؤتمر الاستعراضي التاسع في عام ٢٠١٥، الذي لم يثمر عن توافق الآراء المطلوب بشأن الخروج بوثيقة ختامية، بالرغم من الجهود المتضاعفة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما من أفريقيا، فإننا نتطلع إلى المشاركة الإيجابية خلال تحضير الدول الأطراف للاجتماعات التحضيرية،

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

تتقدّم المجموعة الأفريقية بخالص التهنية لكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها الثالثة والسبعين. وبالنظر إلى ثراء خبرتكم، تؤمن المجموعة في قدرتكم على توجيه عملنا نحو خاتمة ناجحة. كما تهني المجموعة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وتُثني المجموعة على سلفكم، السفير حسين بحر العلوم، على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء.

وتؤيّد المجموعة البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد شهدت الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة جهوداً رامية إلى معالجة عدد من المسائل المتعددة الأطراف لنزع السلاح والأمن الدولي، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بأنشطة الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. واستمر الأمن الدولي في التدهور لأن العالم يواجه تحديات هائلة للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما التهديد المتزايد للإرهاب. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وفقاً للمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، وتكرر أنه لا توجد بدائل عن تعددية الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح العالمية.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، فُتح باب التوقيع على المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية. وبالنظر إلى التقدم البطيء والإحباط اللذين اتسم بهما نزع السلاح النووي على مدى سنوات عديدة، تعتبر المعاهدة منعطفًا حاسمًا في الحملة الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد أن المعاهدة، بالصيغة التي اعتمدت بها، تعزز الحاجة إلى التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحاجة إلى استكمالها.

بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتوفير حماية للأراضي الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع تركز أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب هذه الأسلحة على كامل أراضي القارة الأفريقية.

وفي السياق نفسه، تعرب المجموعة الأفريقية مجددا عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات الواردة في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك تلك الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه. ولا تزال المجموعة تعرب بصراحة عن خيبة أملها إزاء عدم القدرة على عقد المؤتمر المتفق عليه بشأن إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، والذي كان ينبغي أن يعقد عام ٢٠١٢. كما تشدد المجموعة على أن قرار عام ١٩٩٥ لا يزال يشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من مجموعة التدابير والأساس الذي تم بناء عليه التوصل إلى توافق آراء بشأن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار في تلك السنة. وتود المجموعة أن تسلط الضوء على صلاحية هذه الالتزامات والتعهدات إلى أن يتم تنفيذها بالكامل.

وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة كفالة التزامات الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات وفي توفير وتعزيز المساعدة التقنية والتعاون من خلال زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤكد المجموعة على الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية في هذه الدورة، ولا سيما الإعراب عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها، سواء عن طريق الخطأ أو عن عمد. وتلاحظ المجموعة الخطوات التي اتخذتها الدول،

باعتبارها فرصة فريدة لاستعراض آخر الخطوات المتخذة منذ عام ٢٠١٠، وهي آخر مرة حققت فيها العملية نتائج ناجحة.

إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ يوفر أيضا منبرا للإعراب مجددا عن التزامنا بالدور الاستثنائي لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها أساسا لعزمنا الجماعي على القضاء على ترسانات الدول من الأسلحة النووية، ومنع انتشارها، وتقييم أثر تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية والتقدم البشري، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة.

إن الخطر الذي يتهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية حقيقي. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة الأفريقية تصر على تنفيذ جميع التدابير والتعهدات المتفق عليها التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار المعاهدة. ولا تزال انتكاسة المؤتمر الاستعراضي الأخير قريبة العهد ومحفورة في أذهاننا. ولذلك، من المأمول أن تعمل خيبة الأمل تلك بمثابة تذكرة واضحة بالحاجة إلى تحديد الالتزامات بتحقيق الهدف العام للمعاهدة.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا على الدور المحوري الذي تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن مساهمتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وتسهم معاهدات بليندا وباتلوكو وراوتونغا وبانكوك، والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فهي تعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين، وتعزز نظام عدم الانتشار النووي، وتسهم في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، فإن المجموعة لا تزال ملتزمة بمعاهدة بليندا. فالمعاهدة تكرر التأكيد على أمور منها مركز أفريقيا

المجموعة عن قلقها إزاء السنوات العديدة من الجمود التي حالت دون تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته باعتباره المنتدى العالمي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتدعو المؤتمر إلى استئناف عمله الموضوعي دون مزيد من التأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

وتؤكد المجموعة على الأهمية الكبرى لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وترحب باختتام الجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني ببند "توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية" من جدول الأعمال. وتعرب المجموعة عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي وتشدد على أهمية آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نزع السلاح المتعدد الأطراف. وتؤكد المجموعة على أنه ليس من المهم الحفاظ على الهيئة فحسب، ولكن أيضاً تحقيق أهداف هذه الهيئة التداولية. وتأمل المجموعة في نجاح المناقشات بشأن عناصر المسائل المدرجة على جدول الأعمال في الدورة الحالية.

وتظل المجموعة الأفريقية قلقة جداً إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها وتراكمها المفرط وانتشارها بصورة خارجة عن نطاق السيطرة في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما في قارة أفريقيا. وتظل المجموعة ملتزمة ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي ضوء الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل في حزيران/يونيه، تحت المجموعة جميع الدول على مواصلة الوفاء بالتزاماتها.

أخيراً، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد على الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية والشفافية في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن على الصعيد الدولي.

ولا تزال تدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى مراعاة العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على الصحة البشرية، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، واتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لضمان تفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها. وفي هذا السياق، فإن المجموعة الأفريقية تؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، بما في ذلك بدء النفاذ المتوقع لمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وحيازتها لا يضمن تحقيق الأمن، وإنما يمثل تأكيداً لمخاطر احتمال استخدامها. إن عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، يجب أن يكون خالياً من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، تشدد المجموعة على ضرورة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالكف عن تحديث أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة أو تحسينها أو تجديدها أو تمديد صلاحيتها.

كما تؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة حظر التجارب النووية، على أن توضع في الاعتبار المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. وتعتقد المجموعة أن المعاهدة تمنح الأمل لوقف مواصلة تطوير الأسلحة النووية وانتشارها، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وترحب المجموعة بعقد المؤتمر الوزاري العاشر بشأن معاهدة حظر التجارب النووية، المعقد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتدعم المجتمع الدولي، الذي لا يزال ملتزماً بتعزيز تلك المعاهدة، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

وتنضم المجموعة الأفريقية إلى الدول الأعضاء الأخرى في التأكيد على أهمية العمل الموكل إلى مؤتمر نزع السلاح. وتعرب

والتهديدات الجديدة للانتشار واستمرار تصاعد الصراعات والنزاعات بين الدول، هي جميعا أمور لم يسبق لها مثيل. وترى الجماعة الكاريبية أن من الضروري تكثيف الحاجة الملحة إلى مواجهة تلك التحديات العالمية في خضم إشارات متزايدة على عدم اليقين وعدم الاستقرار والهشاشة.

وقد ذكرت الجماعة الكاريبية عدة مرات في اللجنة أن نزع السلاح يشكل مصدر قلق لنا، لأننا دول جزرية صغيرة نامية تعتمد على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل ضمان حقنا في الأمن والسيادة والتعايش السلمي. ومن ثم، تشجع الجماعة بقوة جميع الدول على التصرف بشكل متسق في إطار ميثاق الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وتتمثل أخطر التهديدات لأمن الجماعة الكاريبية في انتشار الوفيات جراء انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال وجرائم الفضاء الإلكتروني والأبعاد الأخرى للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. ومع ذلك، فإننا نقوم بدورنا. وتواصل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للجريمة والأمن. وقد شرعت الوكالة، تماشيا مع استراتيجية الجماعة فيما يتعلق بالجريمة والأمن لعام ٢٠١٣، في عدد من المبادرات والشراكات من أجل تعقب العائدات المتأتية من الجريمة. وتواصل الوكالة العمل كذلك على استرداد الأصول في مجال تعقب الأصول وإدارة الأصول والملاحقة القضائية في حالات مصادرة الأصول، وذلك جنبا إلى جنب مع بناء القدرات على مستوى السلطات القضائية والمدعين العامين والمحققين.

إن الأسلحة النارية غير المشروعة قاسم مشترك بين العديد من جرائم العنف والقتل المرتكبة في الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وتتمثل استجابة الجماعة الكاريبية في تعزيز أولوية

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب اللجنة الأولى بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

في البداية، تتقدم الجماعة بأحر التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، كما نعرب عن تمانينا لسائر أعضاء المكتب. وتتعهد الجماعة الكاريبية بتقديم دعمها الكامل لكم فيما تشرعون في رئاستكم لهذه الدورة. ونعرب أيضا عن تقديرنا لسلفكم، السفير محمد حسين بحر العلوم، ممثل العراق، على قيادته بصفته رئيسا للجنة في دورتها الثانية والسبعين.

ترحب الجماعة الكاريبية بخطة الأمين العام لنزع السلاح وتأييدها، كما نرحب بمحالات الأولوية الثلاثة التي تم تحديدها بعناية والتي تشكل الركيزة الأساسية للخطة، وهي نزع السلاح لإنقاذ البشرية ونزع السلاح لإنقاذ الأرواح ونزع السلاح من أجل الأجيال القادمة.

ويسر الجماعة الكاريبية أن خطة نزع السلاح تستند إلى أساس قوي كخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي، على حد تعبير الأمين العام، مخطط العالم من أجل تحقيق السلام والازدهار. ولذلك، تغتنم الجماعة هذه الفرصة لتؤكد مجددا على الأهمية التي توليها منطقتنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللإسهام الذي يمكن أن تقدمه اللجنة، ليس في تحقيق الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة فحسب، إنما أيضا في تحقيق الغاية ٥-٢ المتمثلة في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

تجبرنا نبرة البيانات التي أدلى بها رؤساء دولنا وحكوماتنا وتردد صداها في قاعات المنظمة قبل أيام قلائل على النظر في الحالة الراهنة المشؤومة التي تمثل مرآة للعالم الذي نعيش فيه حاليا، بما في ذلك في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. إن نطاق ومدى الإرهاب الدولي وزيادة تأثير الجهات من غير الدول

يمكن للدول التي تطبق أحكام برنامج العمل على ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تبادل، وحسب الاقتضاء، تطبيق التجارب والدروس المستفادة وأفضل الممارسات ذات الصلة المكتسبة في إطار الصكوك الأخرى ذات الصلة بالموضوع التي تكون تلك الدول طرفاً فيها.

وفي ذلك الصدد، لا تزال الجماعة الكاريبية ثابتة في اقتناعها بأن معاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحد من معاناة العديد من مواطنينا والعدد الذي لا يحصى من الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة النساء والأطفال، الذين يعيشون يومياً في خطر من التأثيرات المميتة والمدمرة للتجارة غير المنظم بالأسلحة التقليدية. ومع تقادم العهد بالمعاهدة حتى انعقد مؤخراً المؤتمر الرابع للدول الأطراف فيها، تود الجماعة الكاريبية أن تؤكد أنه من أجل نجاح المعاهدة، يجب تنفيذها بحسن نية من جانب جميع الدول الأطراف، بما في ذلك المصنعون والمصدرون والمستوردون الرئيسيون للأسلحة التقليدية. ونرحب بتولي لاتفيا رئاسة المؤتمر الخامس للدول الأطراف.

سيكون ضرباً من التقصير إن لم تسلط الجماعة الكاريبية الضوء على الدعم المستمر الذي تتلقاه من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتدعم تلك المنظمة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وتساعد في اتخاذ تدابير لبناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية. ونتطلع إلى استمرار التعاون في ذلك الصدد.

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، تود الجماعة الكاريبية التذكير بالكلمات التي جاءت على لسان الأمين العام عندما تكلم عن خطته لنزع السلاح، وهي أن القضاء التام على الأسلحة النووية جزء متأصل في تكوين الأمم المتحدة. وفي الواقع، كان ذلك موضوع أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦. وفي هذا الصدد، فإن الجماعة الكاريبية فخورة

بالأسلحة النارية غير المشروعة في جداول أعمال المناقشات، وقد عبرت عن دعمها لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه أحد الصكوك الدولية الرئيسية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، استهدف إعلان الجماعة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الصادر عن الاجتماع الثاني والثلاثين لمؤتمر رؤساء الحكومات في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها بشكل كامل، بما يتماشى مع الصكوك الدولية، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية وبناء القدرات داخل الكيانات الأمنية الوطنية والإقليمية وتنفيذ وإنفاذ السياسات والتشريعات.

وترى الجماعة الكاريبية أن الاتفاقات القانونية غير الملزمة ذات فائدة هائلة في محاولتنا للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقتنا. ولذلك، نؤكد مجدداً الأهمية التي نوليها لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه صكاً هاماً لحشد التعاون الدولي للحد من التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها.

وبينما نسعى جاهدين للتوصل إلى توافق في الآراء أثناء المفاوضات بشأن المسائل الموضوعية المتصلة ببرنامج العمل، نرحب بالوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٨ الذي اختتم مؤخراً. ويسرنا أن الوثيقة الختامية قد أيدت الاعتراف بالصلات بين المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والمنظورات الجنسانية. كما يسر الجماعة الكاريبية إدراج إشارات صريحة إلى الذخيرة، حيث

حذوها في غضون الوقت القصير الذي نسعى فيه إلى الإسهام في دخول المعاهدة حيز النفاذ مبكرا وانضمامها العالمي إليها.

تم التأكيد على التزام الجماعة الكاريبية الطويل الأجل بالعمل في بيئة متعددة الأطراف للتصدي للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، وذلك بتصديقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُممية، وتدمير تلك الأسلحة. وبدون شك، فإن التقدم الإقليمي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل يرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بقدرتنا الاقتصادية على البقاء.

لقد استفادت الجماعة الكاريبية من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز قدراتنا من تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا ومن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في توفير تدريب متخصص في الاستجابة الطارئة للاستعمال المتعمد أو العارض للعوامل الكيميائية.

نشيد أيضا بجهود المنسق الإقليمي للجماعة الكاريبية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في جهوده المتواصلة لتوعية الجماعة الكاريبية بالاستجابات لحالات الطوارئ الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والأجهزة النووية المتفجرة. ونتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تشرين الثاني/نوفمبر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

لقد حدث نمو كبير في الجريمة السيبرانية في منطقة البحر الكاريبي. وتشير هذه الأنشطة إلى وجود نقاط ضعف مهمة في أمن الفضاء الإلكتروني في أطر حماية الأشخاص والممتلكات والخصوصية، التي تمتد بشكل أعم إلى المعلومات والهياكل الأساسية الوطنية الحيوية. ويمكن أن تخلف الجريمة السيبرانية أثرا

بأنها جزء من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، عملا بمعاهدة ثلاثيولكو، التي أنشأت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نقر بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسية لصون السلم والأمن الدوليين. وقد نجحت معاهدة عدم الانتشار في الحد من عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويوفر نظام الضمانات الخاص بها تأكيدا للطابع السلمي البحث للبرامج المدنية - النووية. ومعاهدة عدم الانتشار ضرورية أيضا للمحافظة على بيئة تفضي إلى نزع السلاح.

تناشد الجماعة الكاريبية جميع الدول، بما فيها غير الأطراف في المعاهدة، التقيد بالالتزامات والتعهدات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تعترف الجماعة الكاريبية بالعمليات التحضيرية المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٢٠، ونؤكد للدول الأطراف عزمنا على المشاركة البناءة في المؤتمر نفسه.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في العام الماضي والتي احتلت المركز الرئيسي في منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧، أظهرت تأييدا دوليا قويا لوضع حد دائم للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. وكانت دعوة لكسر الجمود في مفاوضات نزع السلاح النووي. وقد انضمت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى الدول التي تشاطرها الرأي في المفاوضات المتعلقة بتلك المعاهدة التاريخية، ويسرنا أنه منذ فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كانت هناك بالفعل ٦٩ دولة موقعة عليها و ١٩ دولة طرفا في المعاهدة.

وتفخر الجماعة الكاريبية بأن إحدى دولنا الأعضاء، غيانا، صادقت بالفعل على المعاهدة، ووقعت عليها كل من أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين. ومن المتوقع أن تحذو بلدان الجماعة الكاريبية

تؤكد المجموعة العربية من جديد مواقفها المبدئية فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي، وتشدد على أن إحلال السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية. مما يحتم تخلص البشرية من تلك الأسلحة، والسعي نحو تسخير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة العربية من حيث المبدأ بالمبادرة المهمة التي أطلقها الأمين العام في أيار/مايو الماضي بشأن خطته لنزع السلاح. والوثيقة المعنونة "ضمان مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". وتتطلع لتفعيل التوصيات الواردة في الوثيقة مع إعطاء الأولوية اللازمة للتدابير نزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، واتخاذ تدابير واضحة بالتشاور مع الدول الأعضاء في هذا الشأن.

وتؤكد المجموعة العربية أن الإطار المتعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر السبيل الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وتعرب المجموعة العربية مجددا عن قلقها العميق إزاء استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في هذا المجال، والفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. حيث تتصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام على الأسلحة النووية.

ترحب المجموعة العربية مجددا بالتطور التاريخي الهام المتمثل في التوصل إلى معاهدة ملزمة في ٢٠١٧، ترسي قاعدة دولية لحظر الأسلحة النووية، وهو أمر من شأنه سد فجوة كبيرة تتعلق بمساواة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي

مدمرا على الأمن الوطني. وإذا لم تعالج بسرعة، يمكن أن تعرقل بشدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول الجماعة الكاريبية.

في الخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية ٢٠١٥-٢٠١٩، أدرجت الجريمة السيبرانية بوصفها عقبة وتهديدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الجماعة الكاريبية. وفي هذا الصدد، تسعى خطة عمل الجماعة الكاريبية للأمن السيبراني والجريمة السيبرانية، التي وضعت في ٢٠١٦، إلى معالجة مواطن الضعف في الأمن السيبراني في كل بلد من البلدان المشاركة في الجماعة الكاريبية.

أخيرا، يكتسي مجال المرأة ونزع السلاح أهمية خاصة بالنسبة لمنطقتنا. سترعى ترينيداد وتوباغو مرة أخرى، بدعم من الجماعة الكاريبية، مشروع قرارها الذي يقدم كل سنتين والمعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، خلال دورة اللجنة هذه. ونحن نتطلع إلى الحصول على دعم الأعضاء الآخرين.

السيد حسن (مصر): يطيب لي أن ألقى نسخة مختصرة من بيان مجموعة الدول العربية. وأود في البداية، أن أتقدم إليكم بخالص التهئة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والسبعين. إننا إذ نؤكد على ثقتنا في قدرتكم على إنجاح أعمال اللجنة، نعدكم كذلك بتقديم كل الدعم والمساندة من جانب المجموعة العربية. ولا يفوتنا في هذا السياق الأعراب أيضا عن تهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين. كذلك تود المجموعة العربية الإعراب عن تقديرها البالغ للجهود التي بذلتها العراق والجزائر في رئاستيهما للدورتين الماضيتين للجنة الأولى.

تؤيد المجموعة العربية أيضا ما تضمنه بيان مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا.

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللائحة للمعاهدة عام ١٩٩٥.

وقد سعت المجموعة خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، إلى الخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه خلال المؤتمر، إلا أن هذا الطرح الإيجابي الذي تضمنه مشروع الوثيقة الختامية وحظي بدعم جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ووجه بقرار مؤسف من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكندا لكسر التوافق الدولي لمصلحة إسرائيل التي لم تنضم إلى المعاهدة من الأساس، الأمر الذي يضع علامات استفهام حقيقية حول مصداقية وجدية تلك الدول، خاصة وأن اثنتين منها من الدول محل إيداع المعاهدة في بلوغ أهداف المعاهدة واحترام التزاماتها السياسية في هذا الإطار بشكل يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار، وتشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات تنفيذية فورية نحو إقامة تلك المنطقة. وتتقدم المجموعة العربية مجدداً إلى هذه الدورة بمشروع القرار العربي المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" متطلعة لاستمرار الدعم لمشروع القرار من جانب جميع الدول الأعضاء وفي مقدمتها الدول الداعية للسلام، والحريصة على إعلاء مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، بدون ازدواجية في المعايير.

كما تعتزم المجموعة العربية التقدم إلى هذه الدورة بمشروع مقرر يتضمن تكليف الأمين العام بدعوة دول المنطقة والدول الثلاث الراحية لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، بصفتها المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار والمنظمات الدولية ذات الصلة، للمشاركة في مؤتمر للتفاوض على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط اعتباراً من عام ٢٠١٩، وفقاً لترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بإرادتها الحرة، وعلى أن يتخذ المؤتمر قراراته بتوافق الآراء وهو ما يثبت أن المجموعة العربية لا تزال تبدي أقصى

تم التوصل إلى اتفاقيات ملزمة تحظرها، بما يتفق مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي.

وتؤكد المجموعة العربية أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكنها مكملتها لها، وتدفع في اتجاه استكمال تحقيق أهدافها. بل ويأتي إبرام هذه المعاهدة تنفيذاً لأهداف المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة مرة أخرى إلى تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشدد أيضاً على ضرورة احترام التوازن بين ركائز المعاهدة الثلاث وإصلاح الخلل المتزايد نتيجة لعدم تركيز البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح النووي.

إن فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، وتلكؤ الدول النووية في الوفاء بالتزاماتها يضعاننا أمام تحد كبير، وتؤكد المجموعة مجدداً الدور البارز لاتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ودفع جهود نزع السلاح النووي في جميع أنحاء العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وتعيد المجموعة التأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل، للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، فضلاً عما يمثله من انتهاك وتحد للعشرات من القرارات الأممية ذات الصلة بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١).

وفي ضوء مرور أكثر من ٢٢ عاماً على اعتماد قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تعيد المجموعة التأكيد على قلقها البالغ بسبب استمرار المماطلة في تنفيذ هذا القرار، وتذكر المجموعة بأن قرار

المعنيين بالتوصل إلى عناصر موضوعية لصك قانوني ملزم بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وفق قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٢. وتتطلع إلى أن تتمخض أعمال هذا الفريق عن دفعة هامة تمهد لإطلاق مفاوضات في أقرب فرصة على صك دولي ملزم. وعلى صعيد الأسلحة التقليدية، تؤكد المجموعة الأهمية البالغة لتفعيل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة الخطيرة المتمثلة في تزايد تدفقات تلك الأسلحة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة باعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل بالإجماع.

سوف أتوقف هنا سيدي الرئيس وسنقوم بإدراج النص كاملاً في بوابة الخدمات المفرة للورق.

السيد لوكسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تهنئكم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، على الترتيب، رئيس اللجنة الأولى للجمعية العامة وأعضاء في مكتبها في دورتها الثالثة والسبعين. ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا للمضي قدماً بعمل اللجنة الهام. ونود أيضاً الإشادة بوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على جهودهما الدؤوبة والمتواصلة في النهوض بمجدول أعمال نزع السلاح في الأمم المتحدة.

وتعيد الرابطة تأكيد التزامها بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. إن الجهود الجماعية التي تبذلها الرابطة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار

درجات المرونة والعمل البناء وتلتزم بالإطار المتعدد الأطراف، وتثق بالمجموعة العربية في أن المقرر سوف يحظى بدعم جميع الدول الأعضاء التي تلتزم باحترام تعهداتها وتنفيذ التزاماتها وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، وتحرص المجموعة العربية على إجراء أكبر قدر من المشاورات مع الأطراف المعنية حول هذا المقرر الهام.

تود المجموعة العربية التعبير مجدداً عن ترحيبها بنجاح أعمال فريق العمل مفتوح العضوية في التوافق على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وعن تطلعها لنجاح هذه الدورة في إحداث زخم جديد وإرساء مقاربة شاملة لإحياء جهود نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي، كما تؤكد المجموعة أهمية إبداء الإرادة السياسية والجدية اللازمة لكسر الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح منذ عقود، من خلال اعتماد برنامج عمل يسمح ببدء المفاوضات وتمكين المؤتمر من أداء دوره بوصفه المحفل الوحيد المنشأ خصيصاً للتفاوض على معاهدات نزع السلاح وتتطلع المجموعة إلى توصيل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح خلال دورتها الحالية إلى توصيات موضوعية والبناء على التقدم النسبي الذي تم إحرازه في الدورة الماضية. كما تؤمن المجموعة بأهمية أن يبقى الفضاء الخارجي بعيداً عن سباقات التسلح والنزاعات، وأن يتركز استخدامه في الأغراض السلمية وقد قامت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بدور إيجابي حتى الآن من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه، إلا أن هناك فجوة هائلة تتطلب العمل على الإسراع بالتوصل إلى صك جديد ملزم من شأنه حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وحظر الهجوم المسلح على الأجسام في الفضاء الخارجي أو الإضرار المتعمد بها، والحيلولة دون توجه بعض الدول إلى إطلاق سباق تسلح وتطوير تقنيات وأسلحة تنشر في الفضاء أو تستخدم ضد الأجسام الفضائية، ومن هذا المنطلق، ترحب المجموعة بتشكيل فريق الخبراء الحكوميين

هذا العام، ويسعدنا بصفة خاصة أن ممثلاً لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ماليزيا، قد انتخب رئيساً للجنة التحضيرية الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار، التي ستعقد في نيويورك عام ٢٠١٩، في إطار التحضير لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاق تاريخي رائد. وقد وقعت ٦٩ دولة منذ فتح باب التوقيع عليها في العام الماضي، وصدقت عليها ١٩ دولة. وتشكل المعاهدة، بالإضافة إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ومعاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، خطوة حيوية نحو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وتكامل الصكوك القائمة لعدم الانتشار والصكوك العالمية المتصلة بالأسلحة النووية. وستسهم المعاهدة كذلك إسهاماً كبيراً نحو الهدف المشترك المتمثل في جعل منطقتنا والعالم خاليين من الأسلحة النووية. ويشكل توقيع إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والفلبين، وفيت نام، وماليزيا، وميانمار، فضلاً عن التصديق على المعاهدة من قبل تايلند، وفيت نام، خطوة هامة نحو التعجيل ببدء نفاذ ذلك الصك القانوني التاريخي.

و تشدد الرابطة أيضاً على أهمية تحقيق الالتزام العالمي بمعاهدة حظر التجارب النووية. وإذ ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتصديق تايلند مؤخراً على المعاهدة، فإنها تحث دول المرفق ٢، المطلوب توقيعها وتصديقها على المعاهدة كي تدخل حيز النفاذ، على إتمام توقيعها وتصديقها في أقرب وقت ممكن.

وترحب الرابطة بمؤتمرات القمة بين الكوريتين، فضلاً عن مؤتمر القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة. وكذلك نرحب بإعلان بانغونوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وبالبيان المشترك الموقع من قبل الولايات المتحدة وجمهورية

تدعم في نهاية المطاف وبقوة هدف الحفاظ على عالم يسوده السلام والرخاء وصورته، لصالح شعوبنا.

وترحب الرابطة بجدول الأعمال الشامل لنزع السلاح، الذي أطلقه الأمين العام أنطونيو غوتيريش في شهر أيار/مايو. ونؤكد من جديد أنه من مصلحة الأمن الوطني والجماعي والبشري، وكذلك من أجل بقاء البشرية، عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف، وأن القضاء التام على الأسلحة النووية لا يزال هو الأولوية العليا للأمم المتحدة.

وتتشاطر الرابطة الرغبة في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والتطلع إلى ذلك. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر حدوث تفجيرات عرضية أو خاطئة أو غير مصرح بها أو متعمدة للأسلحة النووية يظل قائماً، مما يعرض البشرية والبيئة لآثارها الكارثية.

ولذلك، فإننا مقتنعون بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها، ولا نزال نرحب بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. ويدعم ذلك الاعتقاد التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالحفاظ على منطقتها خالية من الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة بانكوك. وتعيد الرابطة تأكيد التزامها بالمعاهدة، وتواصل التأكيد على أهمية تنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

وتنفذ رابطة أمم جنوب شرق آسيا خطة العمل لتعزيز تنفيذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. كما تعيد الرابطة تأكيد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل جميع الدول الأعضاء في الرابطة أطرافاً فيها. وظلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشيد بعمل بولندا في رئاسة اللجنة التحضيرية الثانية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جنيف

مخزونات الأسلحة الكيميائية منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قبل ٢٠ عاما.

وتشدد الرابطة على أهمية التنفيذ التام والفعال لنظام عدم الانتشار، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وثمة حاجة، في ذلك الصدد، إلى المزيد من الاتساق والتعاون بين الدول على جمع المعلومات الاستخبارية وبناء القدرات وتقديم المساعدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يسهم القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني إسهاما هاما في تحقيق نظام فعال لعدم الانتشار.

وتقر رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالحق والسلطة المشروعين للدول ذات السيادة في أن تستخدم الأسلحة التقليدية للحفاظ على أمنها الداخلي والدفاع عن سلامتها الوطنية. ويجب على المجتمع الدولي، في الوقت نفسه، الاعتراف بتزايد الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، الأمر الذي يعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويهدد السلام والأمن الدوليين.

إن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أمر أساسي بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية لهذا العام - أثناء الرئاسة الفرنسية - التي أرفقت بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (A/CONF.192/2018/RC/3). كما نخطط علما بالمناقشات التي جرت خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة وفي الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الدخائر العنقودية.

وتتطلع الرابطة إلى الاجتماع السابع عشر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد أسهمنا في شكل مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي لمكافحة الألغام، الذي يوجد مقره في بنوم بنه، في معالجة الجانب الإنساني من الدخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب.

كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار في شبه جزيرة كوريا خالية من الأسلحة النووية. ونرحب بالتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعلن بالنزع الكامل للسلاح النووي وبتعهداتها بالامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية والصاروخية في هذا الوقت. ونؤكد مجددا دعمنا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وللجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه من شبه الجزيرة الكورية، وهو ما من شأنه أن يسهم في السلم والاستقرار في المنطقة.

وتعيد الرابطة، في الوقت نفسه، تأكيد الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، من خلال المساعدة التقنية والتعاون الدوليين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بما في ذلك في مجالات الصحة البشرية والأغذية والزراعة وتغير المناخ. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الرابطة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تشجيع زيادة التعاون بشأن المسائل المتصلة بالسلامة والأمن والضمانات النووية، بما في ذلك بناء القدرات.

ونرحب بنجاح انعقاد الاجتماع السنوي الخامس لشبكة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية وبخطة العمل الخمسية والمفاوضات الجارية بشأن الترتيبات العملية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا ندرك التهديد والخطر المتمثلين في وجود واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على الالتزام بالصكوك القانونية الدولية السارية التي تحظرها. ونرحب بوجه خاص بالتقدم المحرز في القضاء على

والأمم المتحدة في صميمها. فذل أمر لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين.

إننا نشارك الأمين العام قلقه إزاء البيئة الأمنية الراهنة، التي تتسم بالتعقيد والاضطراب والتقلب. وإذ نضع في الاعتبار الحالة الأمنية الشديدة والمتغيرة باستمرار، فإننا نؤكد على ضرورة الحفاظ على عمليات التحديد العام للأسلحة ونزع السلاح والمضي قدماً بها، والدعوة إلى إحراز المزيد من التقدم في جميع جوانب نزع السلاح من أجل تعزيز الأمن العالمي.

وتتطلب استمرارية وفعالية عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح الامتثال التام لتلك الاتفاقات وإنفاذها. ومن المهم أن تسهم جميع الأطراف في تحسين السياق الاستراتيجي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وتجنب تقويض النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ويجب أن نسعى إلى خفض حدة التوترات واستعادة الحوار والثقة واستكشاف المزيد من تدابير الشفافية وبناء الثقة والانتقال من المواجهة إلى التعاون. ومن الضروري بذل جهود دولية مشتركة أكثر من أي وقت مضى لمواجهة التحديات الأمنية العالمية وتسوية النزاعات الإقليمية.

ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار عدم امتثال بعض الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار. فكما أكد الأمين العام في بيانه "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، يجب على المجتمع الدولي كفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات. إننا نقدر إدانته الواضحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية ودعمه لإنشاء آلية لتحديد هوية الجناة في استخدام الأسلحة الكيميائية ومشاركته في تعزيز النزع الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه للأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية ودعوته إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل ضمان الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

ويساور الاتحاد الأوروبي الجزع إزاء عودة ظهور الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط وآسيا،

وتواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الصعيد الإقليمي، معالجة المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية من خلال أطر مختلفة، بما في ذلك الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالجرعة عبر الوطنية والاجتماع السنوي لرؤساء شرطة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعهد علوم الطب الشرعي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنتدى الإقليمي للرابطة.

وتأمل الرابطة في أن يستمر عمل نزع السلاح المثمر ونحن نبدأ دورة مدتها ثلاث سنوات لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وإذ نخفي قدماً بالمداولات، فإننا نود أن نشدد على إقرارنا بأن للدول حقاً مشروعاً في كفالة أمنها، غير أن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب الأمن الجماعي لجميع الدول. وتقر رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في ذلك الصدد، بأهمية تعددية الأطراف في وضع نهج قائم على القواعد والمعايير كأداة لبناء الثقة.

وأخيراً، تعرب الرابطة عن استعدادها للعمل مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين إذ نشرع في عمل اللجنة الأولى هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم للفلبين ليس على كلماته الطيبات دعماً لرئيس وسائر أعضاء مكتب اللجنة فحسب، بل أيضاً على احترامه المدة الزمنية المحددة. (تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيليكا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم الاتحاد الأوروبي وتعاونه الكاملين. سنشارك في دورة هذا العام واضعين في اعتبارنا هدفا رئيسيا - وهو المحافظة على سلامة النظام الدولي القائم على القواعد، مع تعددية الأطراف الفعالة كأحد المبادئ الرئيسية

ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب كما أن المسؤولين عن تلك الأعمال يجب أن يخضعوا للمساءلة.

وفي هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه القرار الأخير الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتعزيز قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، فضلا عن تطوير ترتيبات الإسناد العالمي. ونؤكد من جديد التزامنا المستمر بتنفيذ ذلك القرار، كما أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي. وقد فرض الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية على المسؤولين والعلماء السوريين رفيعي المستوى لدورهم في تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية، وسينظر في اتخاذ مزيد من التدابير، حسب الاقتضاء. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيعتمد وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي نظاما جديدا من التدابير التقييدية التي تتناول استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية، وتنتقل إلى إحراز تقدم مبكر بشأن إدراج الأفراد والكيانات ذات الصلة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته بأشد العبارات لهجوم آذار/مارس في سالزبري. وفي آذار/مارس الماضي، وافق المجلس الأوروبي على تقييم حكومة المملكة المتحدة بأنه من المرجح جدا أن يكون الاتحاد الروسي مسؤولا وأنه لا يوجد تفسير بديل معقول. لقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارا عن دعمه للإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة في التحقيق في الهجوم، بما في ذلك استخدام عامل الأعصاب من الدرجة العسكرية من النوع الذي طورته روسيا. وخلصت المعلومات التي قدمها تحقيق المملكة المتحدة إلى أن المشتبه بهما ضابطان من دائرة الاستخبارات العسكرية الروسية. ونؤكد مجددا تضامنا مع المملكة المتحدة، ونثني على المملكة المتحدة لشفافيتها والتقدم المحرز في التحقيق، الذي نأمل أن يؤدي قريبا إلى محاكمة مرتكبي تلك الأعمال البغيضة.

والآن، في أوروبا. ويساورنا قلق بالغ إزاء أي معارضة لتعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على معالجة هذه المسألة. ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة استخدام القوات المسلحة العربية السورية للأسلحة الكيميائية في أربع مناسبات، بما في ذلك غاز السارين في مدينة خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، في الهجوم الذي أودى بحياة العشرات، على نحو ما أكدته تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (S/2017/904، المرفق).

كما أن الاتحاد الأوروبي يدين بأقوى العبارات الممكنة استخدام داعش الخردل الكبريتي في مناسبتين، على نحو ما أكدته تقارير آلية التحقيق المشتركة. ونؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثتها لتقصي الحقائق والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً. ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار التقارير التي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية في مواقع مختلفة في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك الهجوم الكيميائي المدمر على دوما، مما أدى إلى مقتل العشرات، وهو قيد التحقيق الجاري.

ونحث الجمهورية العربية السورية على احترام التزاماتها كدولة طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والكشف الكامل عن برامج أسلحتها الكيميائية، بما في ذلك الإعلان عن الأسلحة الكيميائية التي لا تزال تمتلكها، وتدمير برنامج أسلحتها الكيميائية بطريقة كاملة ولا رجعة فيها. ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل البغيضة تلك، بما في ذلك استخدام أي مواد كيميائية سامة كأسلحة.

دراسة وتنفيذ تدابير عام ٢٠١٥ لتعزيز الاستقرار والأمن في الفضاء الإلكتروني، ونتطلع إلى عقد فريق جديد من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٩. وسيقوم الاتحاد الأوروبي بتحديد أولويات مشروع قرار بتوافق الآراء يؤكد من جديد وجهة النظر الواردة في التقارير السابقة للفريق، بما في ذلك تطبيق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني؛ ومعايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول للدول؛ وتدابير بناء الثقة وبناء القدرات كأساس للعمل في المستقبل. وينبغي أن يؤكد مشروع القرار أيضا على أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الفضاء الإلكتروني.

وتشهد الجهود الدبلوماسية الجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطورا إيجابيا يسهم في تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ويبحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانخراط بجدية في مفاوضات المتابعة والشروع في مسار موثوق نحو نزع السلاح النووي التام الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه والتخلي عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وإلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي، سنواصل الإنفاذ الصارم للجزاءات الحالية، وندعو جميع الدول إلى أن تحذو نفس الحذو. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الإبقاء على تعليقها المعلن لتجارب الأسلحة النووية وإطلاق القذائف التسيارية والامتنال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعددة، بطرق من بينها العودة إلى الامتنال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت مبكر والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء.

ونشير إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التفاوض بشأنها فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، هي عنصر رئيسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار وإنجاز هام للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وأقرها مجلس الأمن من خلال القرار ٢٢٣١

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإطلاق الناجح لعملية ما بين الدورات الحالية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو أمر بالغ الأهمية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية. ونود أن نبرز قلقنا البالغ إزاء الحالة المالية الحرجة التي تعرض العملية المستقبلية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاجتماع القادم للدول الأطراف ووجود وحدة دعم التنفيذ ذاتها للخطر. ونحث الدول الأطراف ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على إيجاد حل لذلك دون تأخير.

ويكرر الاتحاد الأوروبي مخاوفه التي أثارها زيادة قدرة واستعداد الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على متابعة أهدافها من خلال الاضطلاع بالأنشطة الإلكترونية الضارة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي ضوء ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء محاولة ضباط الاستخبارات العسكرية الروسية تقويض سلامة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما أفادت هولندا، التي تستضيف المنظمة. وهذا الهجوم السيبراني العدواني يدل على الازدراء الشديد للغرض الرسمي من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تعمل من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم، لا سيما تحت ولاية الأمم المتحدة. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشجب مثل هذه الأعمال العدائية، التي تقوض القانون الدولي والمؤسسات الدولية.

وتؤكد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جديد التزامها باحترام النظام الدولي القائم على القواعد والدفاع عن المؤسسات الدولية من تلك التي تسعى إلى إلحاق الضرر بها، من خلال تحسين وتعزيز الاستقرار في الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة. وندعو الأمين العام إلى مواصلة

في ترساناتها - بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة - ومتابعة مزيد من المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول التي تمتلك أكبر ترسانات نووية. وبالنظر إلى البيئة الأمنية القاسية، نشجع جميع الدول المعنية على اتخاذ تدابير مناسبة للحد من المخاطر، والتي تعد مهمة أيضا لضمان سلامة وأمن ترساناتها النووية. وندعو روسيا إلى معالجة الشواغل الخطيرة بشأن امتثالها للمعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى بشكل كبير وشفاف. ونطلب من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الاستمرار في حوار نشط للحفاظ على تلك المعاهدة وضمان تنفيذها الكامل والقابل للتحقق منه، وهو أمر حاسم لأمن أوروبا وغيرها من المناطق.

ونشدد على أنه يجب تطوير جميع منظومات الأسلحة الحالية والمستقبلية ونشرها واستخدامها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه يجب أن يكون البشر قادرين على اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام القوة الفتاكة والسيطرة على منظومات تلك الأسلحة التي تستخدمها، وأن تتحمل المسؤولية عن القرارات المتعلقة بالحياة والموت.

وتحدد تدفقات الأسلحة والذخيرة بصورة غير مشروعة وغير خاضعة للسلم والأمن الدوليين وتغذي الإرهاب والجريمة المنظمة وتترتب عنها عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية عديدة. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2018, RC/3، المرفق) والصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة

(٢٠١٥). وفي هذا السياق، يأسف الاتحاد الأوروبي بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. وكما أكد ١٢ تقريراً متتالياً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وآخرها في تقريرها المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس، واصلت إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالطاقة النووية، ويجب أن تستمر في القيام بذلك. وإلى جانب تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالطاقة النووية، يشكل رفع الجزاءات جزءاً أساسياً من خطة العمل الشاملة المشتركة. ويجري العمل على إنشاء كيان قانوني للسماح للشركات الأوروبية بمواصلة تجارتها المشروعة مع إيران، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو إيران إلى الاضطلاع بدور بناء في المنطقة وعدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، الأمر الذي يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ووقف عمليات نقل الأسلحة، المخطورة بموجب قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

لقد أكد الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا ضرورة تنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة، بهدف نهائي هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونذكر بأن جميع الدول الأطراف قد التزمت باتباع سياسات تتوافق تماما مع أحكام المعاهدة وهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي إطار نهج كلي، نواصل العمل بنشاط على تشجيع عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ فورا، والدعوة إلى إجراء مفاوضات فورية في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ودعم الجهود الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وما زلنا نشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تمديد معاهدة ستارت الجديدة، والسعي لمزيد من التخفيضات

وإذ نرحب بالخطوة التاريخية الرامية إلى إيجاد وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها. ونلاحظ مع بالغ الشعور بالقلق تزايد الأصوات الداعية إلى زيادة الإنفاق العسكري، بما في ذلك تعزيز الترسانات النووية. وهي خطاب غير مقبول يدعو إلى التهديد باستخدام القوة في إطار تحديث الأسلحة النووية. وبالمثل فإن الاستهانة باستخدام الأسلحة النووية أمر غير مقبول لأنه يسبب الشعور بعدم اليقين ويزيد من المخاطر ويهدد آفاق السلام، علاوة على تعارضه الواضح مع ميثاق الأمم المتحدة.

وللأسف فقد أصبح هيكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة اللذان يجسدان أمل البشرية في التنمية في مواجهة تهديد مستمر من احتمال حدوث تفجير متعمد أو عرضي للأسلحة النووية وسباق التسلح بما يتوفر له من موارد مالية ضخمة وتتناقض تماما مع ضعف الموارد المخصصة للتنمية. ويرتبط السلام والتنمية ارتباطا وثيقا بينهما مثلما يعزز نزع السلاح وتحقيق السلام أحدهما الآخر، ويجب أن تكون جميعا أولويات حصرية للدول.

وفي مواجهة هذا السيناريو الهام، أصبح عمل اللجنة الأولى على القدر نفسه من المواكبة والأهمية مثلما كان عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية. وتؤيد المكسيك تعددية الأطراف باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام الذي يتجلى في الأمن وتحقيق التنمية لجميع الأمم والمجتمعات. ويهيء وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية بيئة مثالية لتحقيق تلك الأهداف. فهذه المناطق تعبير واضح عن الوقاية وتحقيق السلام المستدام. ولا شك أن لوجودها وإنشائها صلة وثيقة باللجنة الأولى.

وبسبب قوتها المدمرة وأثرها العشوائي على المدنيين الأبرياء وآثارها الإنسانية، علاوة على آثارها الضارة بالصحة والتنمية، بل بوجود البشرية نفسه، فإنه لا يمكن القول بجذوى الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

وسيحافظ الاتحاد الأوروبي على موقفه القوي من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في جميع حالات النزاع. ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من التقدم نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها، وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن المؤشرات ذات الصلة. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعدان ضمن الأولويات الأفقية الهامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وسأقدم نص بياننا الكامل إلى الأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر المتكلمين بأن يقصروا مدة بياناتهم على ٨ دقائق عندما التكلم بصفتهم الوطنية، و ١٣ دقيقة عند التكلم باسم المجموعات.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تهنئكم المكسيك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونؤكد لكم دعم وفد بلدي في كل ما تبذلونه من جهود. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ بقية أعضاء المكتب، ونشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على البيان الممتاز الذي أدلت به هذا الصباح.

ولا تجتمع اللجنة الأولى في فراغ. ولا يزال السياق الدولي الحالي مثيرا للقلق الشديد ويتسم بمناخ معقد يسوده عدم اليقين والمخاطر والتهديدات الأمنية التي لم نشهد لها مثيلا حتى خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.

وبالإضافة إلى تردد بعض الدول في القضاء الكامل على قدراتها من أسلحة الدمار الشامل، فإن مما يثير القلق أيضا أن الفضاء الخارجي أصبح مرة أخرى مجالا مشروعا وصالحا لوضع ونشر جميع أنواع منظومات الأسلحة. وتؤكد المكسيك مجددا أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، يجب أن يقتصرا حصريا على الأغراض السلمية لصالح جميع البلدان بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي.

وتقتل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الضحايا ما يزيد عددهم على ضحايا أي نوع آخر من الأسلحة. فهي تستخدم في ما يقرب من نصف جميع الوفيات العنيفة في العالم، وما تزال الأداة الرئيسية المستخدمة في النزاعات المسلحة وتأجيج العنف العنفي والتشجيع على أعمال العنف المسلح والأفعال غير المشروعة كالجرمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ولذلك فإن منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بها مسألة ذات أولوية وطنية بالنسبة للمكسيك. وهي مسألة تتعلق بالأمن الوطني والأمن العام، بل بالتنمية المستدامة والسلام أيضا.

وتعطي المكسيك أولوية قصوى لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، باعتباره صكا عالميا يسهم في تحقيق رؤية شاملة لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق النظر في أسبابه وآثاره على السلم والأمن والتنمية المستدامة. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) الناجمة عن المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل في حزيران/يونيه الماضي. ويسرنا أنها تشمل عناصر حاسمة في مكافحة هذه الآفة، بما فيها الذخيرة للمرة الأولى على سبيل المثال.

ويرحب بلدي أيضا بالجهود الرامية إلى تعزيز معاهدة تجارة الأسلحة، وبناء القدرات في مناطق مختلفة من العالم. وتعد

النووية عندما تكون بحوزة البعض، ووصفها بالضرر عندما تكون بحوزة الآخرين. فهذا الكيل بمكيالين يشكل حافزا للانتشار ويناقض نص وروح الاتفاقات التي توصل إليها المجتمع الدولي على مدى ٧٣ عاما من وجود الأمم المتحدة.

ونشير إلى المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي إزاء اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل عاجل وحاسم، واعتماد التدابير الفعالة اللازمة لحظر الأسلحة النووية وإزالتها والوقاية من آثارها الإنسانية الكارثية. ومن غير المقبول ضمان أمن قلة من الدول على أساس زائف يكفل دمار البشرية بأسرها. ولذلك تدعو المكسيك بنشاط إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية لأجل ضمان دخولها حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها. وتحث المكسيك جميع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق عليها لتؤكد بذلك بوضوح تعهداتها بالالتزامات الدولية في ميدان نزع السلاح.

ولن تتسنى الإدارة العالمية القوية في هذا الميدان إلا بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنثال التام لها، فضلا عن إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية وتحقيق عالميتهما. وتؤدي محدودية التقدم المحرز في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والتعهدات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تقويض نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. وتعتمد سلامة نظام عدم الانتشار ونزع السلاح على الوفاء بالتعهدات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية المنصوص عليها في المعاهدة.

وإلى جانب التهديد الكامن في استمرار وجود ١٥ ٠٠٠ رأس حربي نووي، فلا يمكننا تجاهل التهديدات الأخرى الناشئة عن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية الذي شهدنا أثره الفظيع على المدنيين الأبرياء مؤخرا.

الثانية والسبعين، والشكر موصول لأمانة اللجنة، التي كانت سبباً وعوناً وسنداً رئيساً لنا في إنجاز مهمتي أثناء تولي رئاسة اللجنة الأولى في السنة الماضية.

ويود وفد بلدي أن يضم صوته إلى البيان الذي ألقاه ممثل مصر باسم المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

يعد حفظ السلام أحد المقاصد الرئيسية الأربعة التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، وأضحت منظومة السلم والأمن الدوليين من العناصر الرئيسية للاتفاقيات والصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح. لذلك يرى العراق أن عملية حفظ السلم والأمن الدوليين وصيانتها مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع، خصوصاً في ظل البيئة الأمنية المعقدة التي يشهدها عالمنا اليوم. ويدعم العراق جميع الجهود الرامية إلى ضمان تعزيز عالمية المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح.

يشاطر وفد بلدي العديد من الدول في موقفها من أن الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والامتثال العالمي لها دون تمييز، يعدّ من الركائز الأساسية التي توفر للمجتمع الدولي ضمانة حقيقية في الحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل والتهديد باستخدامها، فضلاً عن تحقيق السلم والأمن الدوليين مما يسهم في ضمان مستقبل آمن وسليم لمجتمعاتنا وأجيالنا القادمة.

ويعيد العراق تأكيداً على أهمية اتباع نهج التعددية في مجال نزع السلاح ونظام عدم الانتشار. وفي هذا السياق، يشدد وفد بلدي على أهمية الدور الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح كونه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ونعرب عن ترحيبنا باعتماد المؤتمر للمقرر CD/2119 الذي اتخذ في شباط/فبراير ٢٠١٨ تحت رئاسة سري لانكا لإنشاء خمس

حلقات العمل الوطنية والإقليمية والدولية التي تنظمها الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة ضمن العناصر الرئيسية لمساعدة جميع الدول الأعضاء في وضع الضوابط والضمانات ضد النقل غير المسؤول للأسلحة ومنع تسريبها إلى مرتكبي أفعال الجريمة المنظمة أو إلى الجماعات الإرهابية.

ومن الضروري ضمان الاتساق في تنفيذ التزامات الدول بمنع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته. واتباع نهج شامل واستراتيجي بما فيه تنفيذ برنامج العمل، تسهم معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية في إحراز تقدم فيها جميعاً، فضلاً عن إحراز التقدم في الهدف ١٦،٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أنها أقل تحديداً ووضوحاً، يجب علينا التصدي للآثار المترتبة على الأمن الدولي من التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات. وتدعو المكسيك بقوة إلى إجراء المداولات في الوقت المناسب من جانب الأمم المتحدة لهذه المسألة على نحو يشمل رؤية واسعة من الذكاء الاصطناعي والتغير التكنولوجي السريع، وينظر نظرة متوازنة للشواغل المتعلقة بالأمن والتنمية وممارسة الحريات والحقوق.

وستتاح النص الكامل لهذا البيان على بوابة ترشيد الورق PaperSmart.

السيد بحر العلوم (العراق) (تكلم بالعربية): في المستهل، أود أن أتقدم بالتهنئة لسعادتكم على تسلمكم مهام رئاسة اللجنة الأولى. وإنني على يقين بأن الحكمة والدراية التي تتمتعون بها ستقودان مهام أعمال هذه اللجنة الهامة إلى النجاح والتوفيق. ولا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين متمنياً لهم التوفيق والسداد.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بموفور الشكر والعرفان لأعضاء مكتب اللجنة الأولى في دورة الجمعية العامة

النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك البند ١٠١ (أأ) المتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ويرحب العراق بالوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3)، المرفق) لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن مع مضاعفة جهود المجتمع الدولي من أجل إرساء نظام متكامل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويؤكد العراق من جديد دعمه لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية. ويدعو إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها طبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بوصفه عنصراً أساسياً في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، يؤكد العراق أهمية إبداء الجدية اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتؤمن حكومة بلدي بأن إنشاء هذه المنطقة سيسهم بما لا يقبل الشك في تعزيز الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

كما يرى العراق أن شروع الكيان الإسرائيلي بنزع سلاحه النووي وانضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفه طرفاً غير نووي، وإخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشكل ضرورة ملحة للغاية في إنجاح إنشاء تلك المنطقة.

وفي هذا الإطار، فإن بلدي ومن منطلق التزامه بالإطار المتعدد الأطراف، قد عمل ضمن إطار المجموعة العربية على

هيئات فرعية تتناول مناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. ونشيد بالجهود التي بذلها منسقو الهيئات الفرعية واعتماد المؤتمر لأربعة من تقارير هذه الهيئات (CD/2139 و CD/2138 و CD/2140 و CD/2141).

إلا أننا، في الوقت نفسه، نعرب عن الأسف لعدم تمكن المؤتمر من اعتماد تقرير مواضيعي يعكس الجهود المبذولة خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨ والاكتفاء بالتقرير الإجرائي (CD/WP.610)، بالإضافة لعدم تمكن المؤتمر من اعتماد أي توصيات بشأن برنامج العمل.

لذا يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء، وإبداء الإرادة السياسية والتحلي بالمرونة الكافية لإحياء المؤتمر، لا سيما في ظل الظروف الراهنة المعقدة التي يشهدها المجتمع الدولي، والمتمثلة في تزايد الأزمات الإقليمية وتفاقم التهديدات الإرهابية، واتساع حدة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. تشكل هذه الظروف مجتمعة عوامل يمكن أن تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر.

كما يرحب العراق بنجاح أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية تحضيراً للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وعلى صعيد ذي صلة، يؤكد العراق أهمية الدور الذي تمارسه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة.

ويعرب وفد بلدي عن ترحيبه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في نيسان/أبريل ٢٠١٧ من قبل الهيئة بشأن التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ويحدوه الأمل في أن يبعث هذا الإنجاز طاقة جديدة خلال الدورة الحالية للتوصل إلى اتفاق بشأن البند الخاص بنزع السلاح

المستشار النمساوي، سباستيان كورتس، بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية،

”علينا ألا نغفل ما تمثله الأسلحة النووية من تهديد بالقتل العشوائي لمئات الآلاف من الناس والتسبب في معاناة إنسانية مروعة للكثيرين. كما تشكل الأسلحة النووية خطرا وجوديا على جميع الدول الأخرى، حيث إن عواقبها الإنسانية كارثية ولا تعرف أي حدود“.

ولذلك، فإن نزع السلاح النووي واجب إنساني. وهو منصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الزاوية في نظامنا لعدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب أن نكفل التنفيذ الكامل للالتزامات القانونية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على الحيز المعياري للمعاهدة. وتعد معاهدة حظر الأسلحة النووية إسهاما هاما في تحقيق ذلك بالضبط. فبعد عقود من الجمود في مجال نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، توفر مسارا قانونيا من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى نحو ما ذكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورر، مؤخرا:

”بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، ترسل الدول إشارة واضحة بأن أي استخدام لهذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها أو حيازتها أمر غير مقبول من الناحية الإنسانية والأخلاقية، والآن، من الناحية القانونية“.

وليس لمعاهدة حظر الأسلحة النووية نفس هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتوافق تماما مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتكملها، وتعزز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى هذا النحو، تشكل معاهدة حظر الأسلحة النووية عنصرا أساسيا من عناصر النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية،

الشروع بتقديم مشروع مقرر يطلب تكليف الأمين العام بتوجيه الدعوات إلى دول المنطقة والدول الثلاث التي قدمت مشروع قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. إن خطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب يتجاوز ضحاياه آلاف الأشخاص من مشوهين وقتلى. وأكتفي بعرض هذا الموضوع وأتوجه بالشكر لكم مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح.

السيد هابنوتزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأعضاء المكتب الآخرين، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لا يمكن تحقيق السلام والأمن دون نزع السلاح، وثمة حاجة ملحة لإحراز التقدم في نزع السلاح في وقت تضعف فيه الثقة المتبادلة، وتقع المعاهدات الدولية الرئيسية لمراقبة الأسلحة تحت ضغط، وترتفع التكلفة البشرية للنزاع المسلح والعنف، مما يعوق التنمية المستدامة.

وتدعو خطة الأمين العام لنزع السلاح إلى تعزيز تعددية الأطراف وتزويدنا بنطاق عملي لتدابير نزع السلاح. ونرحب بدعوته القوية إلى اتخاذ إجراءات، وسنشارك في ترجمة خطته إلى إجراءات تدعم عددا من الأولويات. وتكتسي الشراكة فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني أهمية بالغة.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن نزع السلاح النووي. فقد بلغ التوتر فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ذروة جديدة في بيئة أكثر تعقيدا وهشاشة مما كانت عليه خلال الحرب الباردة. إننا نواجه دورة جديدة من تحديث الترسانات وتطويرها، وتطوير نظم إيصال أسرع، ومحاولات ترمي إلى جعل استخدام الأسلحة النووية أيسر. وعلى نحو ما أشار إليه

يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني، مما يسفر عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين كل عام. إن الآثار الإنسانية القصيرة الأجل والطويلة الأجل تتسبب في وقوع الكثير الضحايا المباشرين، كما تجعل المناطق المتضررة غير صالحة للحياة بحكم الواقع، في حين يعززها السياق الحضري وتصبح في نهاية المطاف من بين الأسباب الجذرية لتشريد الأشخاص داخليا أو إجبارهم على الفرار من بلدانهم.

ولذلك تؤكد النمسا من جديد التزامها بالحد من الأضرار الإنسانية المدمرة الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وندعو جميع الدول إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أو التقليل من استخدامها.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، نعتقد أنه من المهم الآن العمل من أجل تنفيذها بشكل شامل على الصعيد الوطني وإضفاء الطابع العالمي عليها. وهذه المعاهدة معاهدة تاريخية أيضا إذ أنها تدرج البعد الجنساني في معاهدة ذات صلة بالأمن. كما نؤيد زيادة التركيز على الاعتبارات الجنسانية، ليس في خطاباتنا هنا فحسب، بل وأكثر من ذلك عند تنفيذ معاهدات نزع السلاح.

إن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية مثالان بارزان على فعالية تعددية الأطراف التي أنقذت آلاف الأرواح، واعترفت بحقوق الضحايا، وظهرت مناطق بما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية المتضررة. وتدعو النمسا تلك الدول التي لم تنضم بعد إلى هاتين الاتفاقيتين الهامتين إلى القيام بذلك.

وتدين النمسا بأشد العبارات استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك استخدام أي سلاح من الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من

الأمر الذي سيؤدي إلى تمتع الجميع بمزيد من الأمن. وبوجود ٩٦ توقيعاً و ١٩ تصديقا حتى الآن على معاهدة حظر الأسلحة النووية، فهي في طريقها إلى الدخول سريعا حيز النفاذ. وأدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة التاريخية أن تفعل ذلك.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة تاريخية أخرى تدعم التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب ترحيبا حارا بتصديق تايلند على المعاهدة وتوقيع توفالو عليها. ونناشد جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تعجل بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، ولا سيما تلك الدول المطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وما فتئت الحرب على مر التاريخ مرتبطة دائما ارتباطا وثيقا بالابتكار التكنولوجي. والأثر المحتمل للتقدم التكنولوجي، لا سيما الذكاء الاصطناعي، على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني يستحق مزيدا من الاهتمام. ورغم التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هذا العام، فإن المسائل الأخلاقية والسياسية والقانونية التي طرحتها هذه النظم لم تأخذ نصيبها من الاهتمام. ومن غير المقبول أن تقوم بالاستهداف والهجوم دون تدخل بشري. وفي هذا السياق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء قبل أن تتغلب الوقائع على الدبلوماسية. ولمعالجة التطورات غير المرغوب فيها في المستقبل القريب، تقترح النمسا وضع صك ملزم قانونا لضمان سيطرة الإنسان على المهام الحاسمة في منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

واليوم، تتزايد النزاعات في المناطق الحضرية. ومن ثم، أصبح استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مصدر قلق خاص بالنسبة لبلدي. فاستخدام الأسلحة المتفجرة ليس من جانب القوات المسلحة فحسب، بل وأيضا من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول في النزاعات في جميع أنحاء العالم

دول المنطقة، وتعزيز الحوار الإقليمي، واتخاذ خطوات عملية للمضي قدماً في إنشاء هذه المنطقة.

بيد أننا لا نزال على اقتناع بأن العبء الأساسي فيما يتعلق بإحراز التقدم بشأن هذه المنطقة يقع على عاتق دول المنطقة، وليس على عاتق الجهات المشاركة في تقديم القرار الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، أو على عاتق المجتمع الدولي على نطاق أوسع. وقد شجعنا جميع دول المنطقة المعنية على مواصلة إحراز التقدم بشأن إنشاء هذه المنطقة بطريقة تعاونية وعملية، على أساس إجراء حوار مباشر وشامل وقائم على التوافق في الآراء.

غير أن المبادرة الجديدة لجامعة الدول العربية لا تحقق أيًا من ذلك. ونتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة ستعارض المبادرة.

وبالنظر إلى الحقائق السياسية والأمنية في المنطقة، فإننا نعتقد أن أنجع طريقة للمضي قدماً هي أن تستكشف دول المنطقة الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها، على أساس طوعي، بالتعاون مع الدول الأخرى في المنطقة من أجل بناء الثقة وتعزيز الظروف الإقليمية المواتية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

والمبدأ المعترف به هو أن إنشاء هذه المناطق ينبغي أن يستند إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحريّة بين دول المنطقة المعنية. والجهود التي تتعارض مع هذا المبدأ الأساسي وتسعى بدلاً من ذلك إلى فرض نتيجة من خلال اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف أو من خلال احتجاز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار رهينة جهود غير بناءة تماماً ولن تسفر عن أي نتائج مجدية. ويمكن لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار وبنبغي لها أن توفر الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكن العقدين

العقاب على استخدام هذه الأسلحة البغيضة، ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. وفي هذا السياق، تؤيد النمسا القرار الذي اتخذته مؤخراً مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة من أجل تعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، والنمسا ملتزمة بالإسهام في تنفيذ الاتفاقية.

وتفخر النمسا بانضمامها إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وتشعر بالجزع إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل كل من الجمهورية العربية السورية وداعش، وتكرر إدانتها للهجمات التي وقعت في سألزبري وماليزيا والعراق.

وسأستوقف هنا نظراً للمهلة الزمنية المحددة. ويمكن للأعضاء أن يجدوا آراءنا بشأن البرنامج النووي وبرنامج القذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخطة العمل الشاملة المشتركة في بياننا الكامل الذي سيقدم على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. ووفقاً للنظام الداخلي، تقتصر مدة المداخلة الأولى على ١٠ دقائق والمداخلة الثانية على خمس دقائق.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أمارس حقّي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل مصر في وقت سابق.

أود أن أقول إن الولايات المتحدة تواصل دعمها القوي لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، إلى جانب إرساء سلام إقليمي شامل ودائم. ونحن ملتزمون بدعم

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد أشار ممثل النرويج بالنيابة عن دول الشمال في بيانه إلى آلية التحقيق المشتركة وتقاريرها. إن آلية التحقيق المشتركة كانت غير وافية لولايتها؛ وهي من أطلقت رصاصة الرحمة على نفسها. لقد كانت آلية التحقيق المشتركة آلية استخباراتية منذ البداية ومسيطر عليها من قبل الدول الراعية للإرهاب في بلدي. ولو كانت آلية نزيهة، لاستمرت. ونصيحتي لمن يود التحدث حول هذا الموضوع أن يتحدث عن علم وليس عن جهل.

إن بعض بلدان الشمال الأوروبي التي تحدث بالنيابة عنها مثل النرويج منخرطة فيما يسمى بالتحالف غير الشرعي الذي يسمى التحالف الدولي الذي يدعي محاربه لتنظيم داعش وفي الوقت ذاته يقومون بتدمير البنى التحتية في سورية ويهاجمون قواعد الجيش العربي السوري وذلك لإفساح المجال لتنظيم داعش للتقدم ومحاولة السيطرة على بعض الأراضي والنقاط الهامة. هذه هي الدول التي تحدث باسمها مثل النرويج. إن ما يسمى بالتحالف الدولي يمثل بالفعل الغطاء الجوي لتنظيم داعش الإرهابي.

لقد التزم بلدي بكافة أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية ونفذ كل التزاماتها. واللغو في الحديث الذي حاول ممثل الاتحاد الأوروبي في بيانه غير مقبول ومرفوض. وهم يعلمون في الاتحاد الأوروبي أن المخزون الكيميائي قد تم تدميره خارج بلدي. لقد امتهن ممثلو الاتحاد الأوروبي في بياناتهم الكذب والنفاق، وكما هي عادتهم يقومون بتوجيه الاتهامات الكاذبة إلى البلدان التي لا تنفذ تعليماتهم أو تكون تابعة لهم.

إن بعض بلدان الاتحاد الأوروبي زودت الجماعات الإرهابية المسلحة، وبالأخص التنظيمين الإرهابيين داعش وجبهة النصرة، بمواد كيميائية لكي يتم استخدامها في سورية. وإن بعض مطارات الاتحاد الأوروبي هي المركز الأساسي وحتى تاريخنا هذا لنقل الأسلحة والمعدات والذخائر للتنظيمات الإرهابية المتواجدة

الماضيين أظهرنا لنا أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لا يمكن أن تكون آلية فعالة للدفع بعجلة التقدم بشأن هذه المسألة.

لقد قدمت الولايات المتحدة ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.33) في عام ٢٠١٨ إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، معنونة "تهيئة أوضاع إقليمية مؤاتية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط"، وهي متاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وتؤكد هذه الورقة بشكل قاطع من جديد دعم الولايات المتحدة لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتسعى إلى تقديم أفكار بناءة تستند بشكل راسخ إلى الحقائق السياسية والأمنية في المنطقة.

لقد قدمنا الورقة لأننا نعتقد أن التفكير الخلاق والنهج الجديدة أمور لازمة لإحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة ولأن النهج السابقة لم تثبت نجاعتها. ولا تسعى الورقة إلى فرض شروط مسبقة لإنشاء منطقة أو إملاء مسار للمضي قدما. وبدلاً من ذلك، فإننا نرى في الورقة دعوة إلى الحوار مع - والأهم فيما بين - دول المنطقة بشأن ما يمكن عمله لبناء الثقة ومعالجة الظروف الكامنة التي حالت دون إحراز التقدم. وفي نهاية المطاف، فإن القرار بشأن كيفية المضي بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قرار يجب أن تتخذه دول المنطقة ولا يمكن أن تفرضه أطراف خارجية.

أخيراً، تقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم أي نهج يحظى بتوافق الآراء فيما بين جميع الدول الإقليمية ويقوم على الحوار المباشر والشامل للجميع. نحن نعتقد أن هذا النهج واعد بقدر أكبر من محاولة إعادة تجميع نهج أخفقت تفتقر إلى التأييد بتوافق الآراء في المنطقة، ويركز بقدر أكبر على العملية وليس المضمون.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اعتذر لطبي الكلمة للمرة الثانية. وأود أن أدلي بنقطين موجزين.

أولاً، للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل مصر للتو، افهم أن المبادرة المعنية لا تؤيدها جميع بلدان المنطقة، وأود أن أسأل زميلي المصري عما إذا كانت جميع بلدان المنطقة بالفعل تؤيد المبادرة. فمنذ البداية، قلنا بوضوح أن أي مبادرة تتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يجب أن تكون مقبولة لدى جميع بلدان المنطقة.

كما أسلفت، فإن المبادرة لا توفر ما نعتقد أنه سيمثل حلاً طويل الأجل للحالة في المنطقة. وقد قدمت بالفعل آراء الولايات المتحدة بشأن هذه المبادرة وسوف سنعارضها. مرة أخرى، نحن منفتحون على العمل مع أي بلدان أو منظمات ترغب في طرح مقترحات عملية وواقعية تشجع الحوار الإقليمي والشمولية، وهو ما لا تفعله المبادرة المصرية.

ثانياً، فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها الممثل السوري، فقد قال إن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد قتلت نفسها. أحقا أن الآلية قتلت نفسها؟ نحن جميعاً نعرف كيف ماتت الآلية، قتلت في مجلس الأمن، ونعلم جميعاً من قتلها.

إن الحالة واضحة وبسيطة. فسورية لم تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي حقيقة ندركها جميعاً. ولذلك أناشد الممثل السوري أن يكف عن سوق هذا الادعاء الزائف الذي يبعث على السخرية. لقد استخدمت سورية مراراً الأسلحة الكيميائية ضد شعبها، وكما قال ممثلو الولايات المتحدة في منتديات عديدة لا تحصى، ستُحاسب سورية على استخدامها للأسلحة الكيميائية.

على الأراضي السورية. ولو كان ممثلو الاتحاد الأوروبي جادين، لكانوا قد أجروا تحقيقات وأوضحوا وتبين لهم وبينوا للعالم بدلاً من الكذب والنفاق هنا؛ من هي تلك الدول المنخرطة في تسليم وتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة الموجودة في بلدي؛ بمواد كيميائية سامة أو من هي تلك الدول التي تنظم نقل الأسلحة والمعدات والذخائر إلى التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): استمعت باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدلى به زميلنا ممثل الولايات المتحدة بشأن الاقتراح المقدم من مجموعة الدول العربية. وأعتقد بصدق أن معظم العناصر التي أشار إليها يتضمنها بالفعل هذا الاقتراح. وأعتقد أن الاقتراح الذي قدمناه يكفل الشمول ويدعو جميع البلدان في المنطقة والأطراف المعنية إلى المشاركة في الحوار والمفاوضات. إننا لم نسلم أي بلد في المنطقة على وجه التحديد. وقد أوضحنا أيضاً أننا نريد أن نتخذ جميع قرارات المؤتمر المقترح بتوافق الآراء وأن يتم التوصل إلى نتائجه بحريّة.

إن كل ما اقترناه هو عملية مؤسسية لتنفيذ التزام طويل الأمد بالحوار والمفاوضات، دون أي إشارة إلى احتجاز عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية رهينة لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط. والمبادرة تركز على مسار للأمم المتحدة. نحن لم نشر إلى أي شيء فيما يتعلق بالدورة المقبلة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

ويحدونا الأمل في أن تتعاون الولايات المتحدة مع الاقتراح الذي لا يهدف سوى إلى معالجة أحد أهم الالتزامات الدولية المتبقية تمشياً مع المعايير التي ذكرت مراراً وتكراراً من جانب الولايات المتحدة نفسها. ولذلك، فإننا نتطلع إلى إجراء مشاورات وعلى استعداد لسماع مزيد من الأفكار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

أولاً، لم نسمع بعد عن أي معارضة من أي بلد في المنطقة بشأن المبادرة المعنية.

ثانياً، إن المبادرة ما هي إلا دعوة إلى الحوار والمفاوضات، يمكن فيها مناقشة جميع المسائل والتفاوض عليها على أساس توافق الآراء.

ثالثاً، إنها مبادرة طرحتها مجموعة الدول العربية. واعتقد أنه في المداخلات السابقة لزميلي الموقر من الولايات المتحدة، أشار إليها بوصفها مبادرة مصرية.

أخيراً، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية وتؤدي دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يحاول ممثل الإدارة الأمريكية، كالعادة، زج نفسه في المسألة، وذلك بمحاولة منه لإبعاد الشبهات عما قامت به الإدارات الأمريكية من تزويد للجماعات الإرهابية المسلحة المتواجدة في سورية بالمواد الكيميائية، وتدريبها ونقل قادتها من مكان إلى آخر. لقد أرسلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خبراء في المواد الكيميائية إلى الأراضي السورية، يرافقهم خبراء من دول عربية وإقليمية، وذلك بهدف تدريب الجماعات الإرهابية المسلحة على كيفية مزج العوامل الكيميائية السامة واستخدامها.

علاوة على ذلك، كانت الإدارات الأمريكية تمنع دائماً إجراء أي تحقيق نزيه لكي لا تظهر الحقيقة. وبالإضافة إلى ذلك توغز الإدارات الأمريكية إلى التنظيمات الإرهابية التي ترعاها في بلدي بالقيام بأنشطة كيميائية من خلال ممثليها، ولا سيما من خلال ما يسمى بتنظيم الخوذ البيض التابع، وهو الذراع الإعلامي الذي يعمل تحت أمره جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة.

إن الولايات المتحدة منخرطة منذ البداية في توجيه الجماعات الإرهابية المسلحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في بلادي. الجميع لن ينسى الأكاذيب في وزارة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وغزو العراق وتدميره. لقد سئمنا من هذه الأكاذيب، ونحن جميعاً ندرك تلك الأكاذيب وما تقوم به هذه الإدارات لتغيير الحكم في دول أخرى، عن طريق الكذب واختلاق الذرائع.

لعل ممثل الولايات المتحدة يمكن أن يطلعنا على التقارير الحالية بشأن وجود عدد كبير من المختبرات البيولوجية العسكرية التي يريهاها بلده في أكثر من ٢٠ دولة.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): لدي بعض النقاط الموجزة لمتابعة مداخلتي السابقة.